زلزال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في تونس

العدل في النظام الوضعي
أسّه الأطماع
وسقفه الانتهازية

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

يد الغدر تطال رائد أمن، في توقيت سياسي خبيث

التحرير — الاثنين 1 صفر 1441 الموافق لـ 30 سبتمبر 2019 م — العدد 259 — الثمن 700م

إلى الوزير زياد العذاري
طلب الإحسان من أكابر مجرمي العالم يورث المهانة

بيان صحفي

الشاهد شارف ركبه على الرحيل وهو لا يزال مصراً على استغفال الشعب!

الرويبضة يتكلم في الشأن العام ولا يصنع الأمن القومي

حراك الجزائر إلى أين؟

نظرة على المستجدات في ليبيا

كلمة العدد

العدل في النظام الوضعي أسّه الأطماع وسقفه الانتهازية

من أهم صفات النظام الديمقراطي الوضعي قدرة مفاهيمه على التلون والتحول حسب ما تفرضه السياقات وتتكيف مع الأوضاع السائدة, ودوما تكون اليد العليا للمصلحة حزبية كانت أم شخصية, هذا دون الحديث عن أم المصالح وهي مصالح القوى الكبرى سواء بصفة مباشرة كالولايات المتحدة الأمريكية وأشياعها أو عبر أحد أذرعها مثل صندوق النقد والبنك الدوليين. هذا ولا غضاضة حسب أبجديات هذا النظام في أن تحاكي مفاهيمه الحرباء في تغيير لون جلدها مع بقاء الجسم والأعضاء على نفس الحالة, وهذا ينطبق تماما على القائمين على النظام الوضعي أو روافده من أحزاب توصف بالمعارضة أو من الاعلاميين وكل من يروج للنظام الديمقراطي.

وعلى سبيل المثال لا الحصر يعد العدل من أكثر المفاهيم التي يسعى كهنة النظام الديمقراطي الوضعي إلى إيهام الناس بأنه الركن الركين في الدولة المدنية الديمقراطية ، يرفعون لواءه كلما دعت الحاجة لرفعه والتلويح به في ساحة المعركة أين يتم التناحر على الغنائم ومطاردة الفرائس. كما أنه من أكثر المفاهيم التي تخضع للرسكلة والتحول. فما هو عدل اليوم يصبح غدا ظلما, والعكس بالعكس, ما يرونه ظلما يمكن أن ينقلب بين عشية أو ضحاها عدلا لا يضاهيه حتى عدل عمر بن الخطاب ، ودائما المقياس هو المكسب والمصلحة كما أسلفنا الذكر

قضية «نبيل القروي» وتشظي العدل

لا حديث هذه الأيام إلا على المترشح للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها «نبيل القروي» القابع في السجن قبل انطلاق الدور الأول لهذه الانتخابات بتهمة التهرب الضريبي وتبييض الأموال. وبالمفهوم الديمقراطي في ايقاف «نبيل القروي» تجلى العدل في أبهى صوره, فهو امتنع عن أداء ما عليه من ضرائب لفائدة الدولة ومن ثمة حرَم من يحتاجون لتلك الأموال من فرصة لا تعوض في التمتع بالعيش الكريم ، فلو أدى ما عليه لصرفت الدولة تلك الأموال في إنشاء مرافق يحتاجها الناس وانفقتها في ما ينفعهم ويضمن رفاهيتهم وبتهربه ذاك سلّط ظلما على الفقراء والمحتاجين وكل من به خصاصة ، وبما أنها قائمة على العدل لم تتوان الدولة على حبسه ليكون عبرة لغيره ويجبره السجن على أن يؤدي ما عليه من حقوق تجاه من يستحقها. فعلت الدولة هذا وكأن المدعو «نبيل القروي» خرج فجأة للناس وجمع تلك الأموال وبالطريقة التي يجرمها النظام ولم يكن معلوما لدى مصالح الدولة, وكان صنيعه هذا خفيا عنها.

لقد غضوا عنه الطرف لأن مصلحة من في سدة الحكم تقتضي ذلك وحين تغير اتجاه بوصلة المصلحة تغير موقفهم منه وتذكروا أنه من المتهربين الجبائيين ومن غاسلي الأموال المشبوهة, وما أكثرهم في بلادنا, لكنهم ينعمون بعدل النظام إلى حين تغير المصلحة فترميهم في جحيمه وتريهم الوجه الأخر للعدل. الوجه الذي يرفضه أنصار «نبيل القروي» وكل من يدعمه من الداخل والخارج فتحت العنوان ذاته والمسمى نفسه يعتبرون ما حصل ل «القروي» ظلما وعدوانا غاشما من الدولة عليه هو شخصيا وعلى الديمقراطية برمتها. فكيف للدولة أن تحرم مترشحا للانتخابات من القيام بحملته وتحرم الناخبين من سماعه ومعرفة برامجه. كيف تقدم على هذا والديمقراطية من أهم مقوماتها ضمان التكافؤ في الفرص. فكما تضمن هذا التكافؤ في الصحة والتعليم والتشغيل تضمنه ايضا في التنافس على الوصول إلى أحد كراسي الحكم ـ لم تضمن غير انتفاخ البطون والأرصدة البنكية لأصحاب النفوذ والمتمعشين من أوجاع المهمشين.

فالدولة في نظرهم جانبت طريق العدل وكان الأجدر بها أن تخلي سبيل « نبيل القروي» ليتمكن من أداء مهمته النبيلة وان تمكن من الوصول إلى قصر قرطاج فسيتكفل عدل النظام الديمقراطي من تخليصه من أوزاره كلها ويمكنه من الافلات من العقاب بفضل الحصانة التي يوفرها النظام لرئيس الدولة.. وهل هناك بعد هذا العدل عدل؟ نعم هذا هو العدل في النظام الديمقراطي ميزانه يتأرجح بين المصالح والأطماع, هذا إن كان له ميزان من الاصل, والكل يرى كيف يتجول عدل القوى الاستعمارية في أرجاء العالم ويكفي أن نلقي نظرة على ما يعانيه مسلمو بورما وفلسطين والصين وافريقيا الوسطى وغيرها من بلاد المسلمين وكيف تعامل تلك القوى «كيان يهود» حتى ندرك معنى العدل في النظام الديمقراطي الوضعي.. ألاف من المسلمين تسلخ جلودهم وتسحق عظامهم دون جريرة, فقط لكونهم مسلمين. وإن تحركوا دفاعا عن أعراضهم وأرواحهم تقوم الدنيا ولا تقعد, وتضج المنابر والمنتديات وتعلن الأمم المتحدة وما انبثق عنها حالة الطوارئ وتتخذ القرارات الرادعة ضد الضحية منصفة الجلاد. وذاك هو عدل النظام الديمقراطي الوضعي, وذاك ما يستميت أذيال كل مسؤول كبير في الذود عنه.

أ. حسن نوير

بيان صحفي

الشاهد شارف ركبه على الرحيل وهو لا يزال مصراً على استغفال الشعب!

في أول جلسة حكومية انعقدت بالقصبة بعيد الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، قال رئيس الحكومة يوسف الشاهد إن حقل نوارة جنوب تونس سيدخل حيز الإنتاج في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وهو ما سيوفر ٪50 من استهلاك الغاز في البلاد و٪20 من استهلاك البترول.

وبالرغم من أن المشروع مملوك نصفه لشركة "أو آم في" النمساوية، فإن الفوائد المترتبة عن هذا المشروع، التي ذكرها رئيس الحكومة يوسف الشاهد مثل تقليص العجز الطاقي بنسبة ٪40 والعجز التجاري بحوالي ٪7، تؤكد أن تونس تزخر بثروات هائلة وبمخزون طاقة كبير، وهو ما تحاول الحكومات المتعاقبة تفنيده في كل مرة.

ولا ندري لماذا لم يحدثنا رئيس الحكومة يوسف الشاهد عن حقول النفط والغاز المنتشرة في طول البلاد وعرضها، التي سلمتها الحكومات المتعاقبة للشركات الأجنبية، كحقل ميسكار الذي تم تمليكه سنة 1998 بنسبة ٪100 للشركة البريطانية بريتش غاز، وهو ما سبب عجزا في ميزان الطاقة، حيث إن حصة تونس من إنتاجه قادرة على تغطية ٪60 من الطاقة اللازمة لتوليد الكهرباء سنويا، إذ ينتج هذا الحقل 10 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي يوميا، وتضطر حاليا الشركة التونسية للكهرباء والغاز لشراء احتياجاتها لتوليد الطاقة بملايين الدولارات من أموال البلاد، لشراء ما تنتجه أرضنا من الغاز بالعملة الصعبة؟ فأي عاقل يقبل بهذا؟! وكيف تتحصل الشركات الأجنبية على ثرواتنا الباطنية التي هي في الأصل ملكية عامة يجب أن تديرها الدولة وتوزع مداخيلها على أهل البلاد إما نقدا أو على شكل خدمات؟!

أيها المسلمون في أرض الزيتونة:

إننا ندرك أن القطع مع الروابط الاستعمارية واسترداد الثروات الطبيعية لا يقدر عليه الحكام الضعفاء والعملاء، فهذه الحكومات لم تستطع تغيير عقود الملح الذي يستغل بثمن بخس منذ زمن الاستعمار البغيض، فكيف الحال بطرد الشركات واسترداد الثروات! إنه لا يقدر على ذلك إلا من كان مخلصا لدينه، ملتحما بأمته، ونحن إخوانكم في حزب التحرير نستنهض همم كل من كانت له نخوة ومروءة لإيقاف هذا الاستنزاف لثروة البلاد، ونعلمكم أن دولة الخلافة التي سنقيمها قريبا بإذن الله، لن تنسى مواقف العز، وستشرع فور قيامها بقلع الشركات الاستعمارية قلعا لا يعودون بعده أبدا، وستجعل المناجم المنتشرة في طول البلاد وعرضها وآبار البترول والغاز وما شاكلها ملكية عامة، تشرف عليها الدولة لصالحكم إنتاجا وتسويقا، فتوفر المال اللازم لبعث المشاريع الطموحة كالتصنيع وعلى رأسها صناعة الآلات لتوفير ما يلزمنا من منشآت تحتاجها الزراعة والمصانع الفرعية، وتشغيل جيوش المعطلين عن العمل والاستفادة من الثروة البشرية المتعلمة.

قال تعالى: [وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ].

المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في ولاية تونس

الرويبضة يتكلم في الشأن العام ولا يصنع الأمن القومي

(الجزء 2)

سعيد خشارم عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير - تونس

نبحث في هذا الجزء الثاني عن كيفية حفاظ النظام الاسلامي عن أمن البلاد الاسلامية وأمن شعوبها وأراضيها دون تهديد لأمن العالم .

ثالثا: نظام الاسلام يحافظ على امن الامة الاسلامية دون تهديد لأمن العالم :

إن النظام الاسلامي هو النظام الذي طبق على الأمة الاسلامية منذ قيام الدولة الاسلامية الأولى في المدينة المنورة إلى حين سقوط الخلافة العثمانية في القرن المنصرم واستبدالها بالدولة التي فرضها الاستعمار الكافر على أجزاء الأمة الإسلامية بعد تقسيمها إلى كيانات ضعيفة عبر اتفاقيات استعمارية

وتظهر محافظة النظام الإسلامي على أمن الأمة الإسلامية في المظاهر التالية:

أ - إن النظام الاسلامي هو مجموع الأحكام الشرعية التي تنظم حياة الناس داخل الدولة الاسلامية في كل أنواع العلاقات التي تقع بينهم وتنظم علاقة الدولة الإسلامية بباقي دول العالم في السياسة الخارجية .

وهذه الأحكام صادرة في أصلها عن خالق الإنسان العليم الخبير اللطيف "أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ (14)" وتنزع عن الإنسان ظلال إدعائه الألوهية في وضع حكم من هواه وذكائه المحدود, ومنع عبادة الإنسان للإنسان لأن الانصياع للأحكام تقديس وعبادة لا يستحقها إلا الكامل سبحانه, بينما تقتصر قدرات الإنسان على تطبيق نصوص الوحي على الوقائع الجارية في الاقتصاد والاجتماع والسياسة الداخلية والخارجية وكل علاقات الناس فيما بينهم لاستنباط الحكم الشرعي لها. فيكون بذلك الله هو الحاكم المقدس المعبود ويكون الإنسان بعقله مكلفا لتطبيق شرعه سبحانه, لأن العقل مناط التكليف, وبذلك تكون العلاقات في المجتمع وفي العالم غير خاضعة لأهواء الإنسان لأنه مهما سما, لن يدرك حقيقة الطاقة الحيوية التي تدفعه لإقامة العلاقات ليضبط خصائصها وبالتالي يوجد لها أحكاما تنظمها, وفي صورة الاعتداء على حق الخالق في التنظيم يكون التنازع والبغي والظلم سمة النظام كما بيّنا في الجزء الأول عند الرأسماليين. "وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ".

أما الخالق فهو خبير بعباده رؤوف لطيف بهم يعلم حدود الإنسان وضعفه فيخفف عنه ولا يكلفه أن يضع نظاما عادلا بينما يريد أتباع الشهوات والهوى أن يميل أهل الحق ميلا عظيما على نظام الخالق "وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا (27) يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا (28). وخلافا للتنازع والبغي اللذان يشرع لهما النظام الوضعي فان الله يشرع للتآلف والتحابب والعدل والأمن بين الناس, "وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا", وقال رسول الله ﷺ: "لا تَحاسدُوا، ولا تناجشُوا، ولا تَباغَضُوا، ولا تَدابرُوا، ولا يبِعْ بعْضُكُمْ عَلَى بيْعِ بعْضٍ، وكُونُوا عِبادَ اللَّهِ إخْوانًا، المُسْلِمُ أخُو المُسْلِمِ: لا يَظْلِمُه، ولا يَحْقِرُهُ، ولا يَخْذُلُه..."

وفي طلب العدل قال الله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (09).

فأول ركن في تحقيق الأمن للمجتمع هو الاحتكام إلى شرع الخالق, والكفر بأي شرع وضعي مهما ادعى الحرية أو العدالة أو المساواة فكلها عناوين تلبس الجهول الظلوم لباس المستنير العادل.

ب - إن نظام الإسلام يقوم على عقيدة لا اله إلا الله محمد رسول الله ﷺ التي توافق فطرة الإنسان وتقنع عقله وتملأ قلبه طمأنينة. فهي تشبع الطاقة الفطرية للعبادة إشباعا تاما بالاعتقاد والاحتكام وهي إنسانية غير عنصرية لا يسعى حاملها إلى تغليب جنسه على الآخرين قال تعالى إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﷺ وقال عليه الصلاة والسلام " ...ألا لا فضل لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى.."

فهي تصفي النفس من هوى الأنا وتبعث فيها حب الآخرين, وحين تُحْمَلُ هذه العقيدة للناس تُحْمَلُ رسالة خير ورحمة لا إكراه فيها ولا بغي. قال تعالى "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ" وقال: " لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ». فتصبح طاقة العبادة بقناعة العقل وطمأنينة النفس هادئة غير متوترة فلا يحملها شذوذ عقائدي على الاعتداء والبغي مما يهدد أمن المجتمع أو أمن الشعوب الأخرى.

ت - إن النظام الإسلامي يحقق في المجال الاقتصادي الكفاية للفرد والمجتمع فلا يجعل للفرد الدوافع للاعتداء على الآخرين وهو لا يجعل المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للسلع و الخدمات عند الجماعة كما يبين الاقتصاد الرأسمالي وإنما تبين أحكامه أن المشكلة الاقتصادية هي في توزيع ثروة الجماعة توزيعا يضمن لكل فرد بعينه حاجاته الأساسية من مأكل وملبس ومسكن, يقول الشيخ تقي الدين النبهاني في كتابه "النظام الاقتصادي في الاسلام": "وسياسة الاقتصاد في الإسلام هي ضمان تحقيق الإشباع لجميع الحاجات الأساسية لكل فرد إشباعا كليا و تمكينه من إشباع الحاجات الكمالية بقدر ما يستطيع باعتباره يعيش في مجتمع معين " فمن جهة تتحقق إنسانية كل فرد بإشباع حاجاته الأساسية ويُمَكَّن كل فرد حسب فرديته الشخصية من الكماليات بقدر ما يستطيع وتُصان الجماعة بمراعاة ما يجب أن تكون عليه الجماعة من قيم عليا. وبهذا تتحقق ثلاث ركائز للأمن في المجتمع: الأمن من عدوان الشخص إذا حرم الحاجة الأساسية التي تمثل إنسانيته, والأمن من عدوان الفرد الذي تنتهك فرديته ويقضى على طموحه بدعوى المساوات أو الاشتراكية أو بتمكن فئة قليلة من كل الفرص في المجتمع وتُكبتُ طموحات الاغلبية من القادرين, وأخيرا الأمن من عدوان شذوذ الجماعة المفككة التي تطغى فيها الانانية والتنازع والمادية فتكون الجماعة مصنعا للجريمة والإثم والعدوان.

ث - إن نظام الإسلام يجعل مقياس الاعمال في المجتمع ليس المصلحة أو وهم حداثة أو تقدمية بل هو الحلال والحرام والكل أمام الحلال والحرام سواء, لأن تحديدهما ليس من وضع فرد ولا فئة بل هو من تنزيل خالق الجميع فيصبح الخضوع لقوانين الجماعة ليس بدافع الخوف من قوة الجندي وصرامة القانون بل بدافع تقوى الله في الفرد فالجرائم الأمنية لا يراقب فيها المعتدي غفلة رقابة الدولة له أو عدم قدرتها عليه لفساد أو ضعف فيها بل يراقبُ المؤمن إحاطة الله به وقدرتهُ عليه.

ج - إن نظام الإسلام يَعتبرُ أمن الجماعة من أهم الأهداف العليا لصيانة المجتمع ويضع لها أقصى العقوبات, فعينت الشريعة الاسلامية قطع اليد للسارق والقصاص في القتل العمد والقتل أو الصلب أو تقطيع الاطراف أو النفي كحد للحرابة وهي قطع الطريق والقتل للخارج عن الجماعة لما فيه من تهديد لأمنها .

ح - إن النظام الإسلامي أوجب على المسلمين ودولتهم إعداد القوة المُستطاعة لإرهاب العدو, قال تعالى: " وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ". وقد أوجب الجهاد على الأمة الإسلامية عبادة له ودفاعا عن أرض المسلمين ودولتهم وحملا للدعوة الإسلامية بإزالة الحواجز المادية, ومن أعظم مظاهر الدولة الإسلامية قوة جيوشها وتوسعها الجغرافي.

هذه مظاهر الحفاض على "الأمن القومي" لأمة الإسلام.

أما عدم تهديد أمن العالم رغم ما اتسمت به الدولة الإسلامية من توسع على حساب الدول الأخرى فإن الفتوحات الإسلامية ليست لغايات استعمارية عدائية وإنما هي استجابة لأمر الله في حمل دعوة الحق للعالمين حتى لا تكون فتنة الكفر والشرك والإلحاد, ويكون الدين كله لله قال تعالى: "وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ". فالحق أحق أن يحكم الشعوب ويسود العالم.

في الجزء الثالث نتطرق بحول الله لقدرة المرشحين للرئاسة على صنع الأمن لشعبهم وبلدهم.

ممدوح بوعزيز- عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير - تونس

ردا على زياد كريشان
لـماذا عدالة نظـام الإسلام أعظم من مفهوم المساواة؟؟؟

الخبر

تحدث الإعلامي زياد كريشان في برنامج ميدي شو ليوم الجمعة السابع عشر من سبتمبر 2019 في فقرة مع زياد كريشان حول الثورة المحافظة، واستهل حديثه «بتمهيد حول مفهوم فكرة ثقافة حقوق الإنسان... والتي تقول أن كل المجتمعات قبل هذه الفكرة كانت تعيش في التمييز، بما فيها الثقافة الإسلامية، لا بمقتضى ما صنعه البشر بل بمقتضى طبيعة البشر، وان فكرة حقوق الإنسان تقوم عل أن البشر كبشر متساوون مهما كانت ثقافاتهم أو أديانهم أو أجناسهم، وتحدث عن نقد هذه الفكرة من جهة التيار اليساري... ومن جهة أخرى انتقدها المحافظون الذين لا يؤمنون بالمساواة بل طوروا أن الأساسي في الدنيا ليس المساواة بل الأساس هو العدل، وان فكرة العدل التي نتبجح بها ونعتبر أن الثقافة الإسلامية قائمة عليها تعني «أن كل واحد في بلاصتو» المرأة مرأة والرجل رجل والشريف شريف والوضيع وضيع ونجد ذلك الكلام «وخلقناكم طبقات الي مڤماش منو بالكل» حتى نبرر كل أشكال التمييز بين البشر بمقتضى فكرة العدل بما فيها الميراث وغير الميراث...» انتهى.

التعليق

قبل الحديث عن المساواة والعدل وعن المفهوم الواسع للعدل في منظومة الحكم في الإسلام، أردت فقط في البداية توضيح حقيقة مفهوم حقوق الإنسان، هذا العجل المقدس، هذا المفهوم وليد المبدأ الرأسمالي بعقيدته الفاسدة المتنة وكونها تعبيرا عن نظرة هذا المبدأ للفرد والمجتمع، إذ نشأت فكرة حقوق الإنسان في أوروبا في القرن السابع عشر الميلادي بعد أن انتصر رجال الفكر على رجال الكنيسة فقرروا فصل الدين عن الحياة، وبرزت فكرة حقوق الفرد مقابل الدولة التي أصبحت تعرف فيما بعد بحقوق الإنسان والتي اكتسبت بعدا دوليا بعد الحرب العالمية الثانية على يد هيئة الأمم المتحدة لتصبح بمثابة قانون دولي على مقاييس الدول الغربية الكافرة، تلك الدول التي تمارس أعمالا بعيدة كل البعد عن كرامة الإنسان، فهي تمارس التمييز العنصري وتمارس سياسة الاستعمار ضد غيرها من الشعوب وتكيل بمكيالين في مواقفها من المشاكل الدولية حاملة مشعل حقوق الإنسان لما له من بريق أخاذ في عيون الكثيرين من المسلمين بسبب الظلم والبطش الواقع عليهم من حكامهم، فأتت تلك الدول المستعمرة ورفعت شعار رفع الظلم وحماية الحريات ولكن على طريقتها ووفق وجهة نظرها في الحياة.

أما عن مفهوم العدالة أو العدل في الإسلام فهو مفهوم أوسع بكثير من أن يختزل في نقاش سقيم بين حقوق المرأة والرجل او بين ما شابهها من الإرهاصات المنتطعة للفكر العلماني، فقول الله تعالى «وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى» آية 36 من سورة آل عمران هو من باب العدل وليس من باب المساواة وقوله تعالى: «لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا» آية 286 من سورة البقرة هو أيضا من باب العدل وليس من باب المساواة.

وحتى نرفع مستوى النقاش الفكري، بعيدا عن الأحقاد الدفينة والرواسب الفكرية الراكدة، أردت أن أبيّن لك يا زياد كريشان أهم مميزات نظام الإسلام والتي تجعل منه أهلا لتحقيق العدل.

أولاً: إنها أحكام كاملة وشاملة لكل أمور الحياة العملية، ولكل شؤون الإنسان، دون إهمال أي ناحية منها مهما صغرت، فبينت هذه الأحكام علاقة الإنسان مع نفسه، في جميع المجالات؛ في الحاجات العضوية في المطعومات والملبوسات والمشروبات... كما إنها بينت كيف تكون علاقة الإنسان مع غيره من البشر في كل أمر دون إهمال لأي ناحية، في كل شؤون المعاملات؛ في البيع والشراء والزواج والطلاق والميراث والقضاء والعقوبات، كما بيّن الإسلام كيف تكون علاقة الإنسان مع خالقه جل جلاله في أمور العبادات والعقائد..

ثانياً: إن أحكام الإسلام جاءت دقيقة ومفصلة في كل المعالجات، ولأي أمر يحدث مستقبلاً، ويستجدّ في حياة الإنسان؛ فذكرت تفاصيل التفاصيل في المسألة الواحدة المتعلقة بالمعالجات، فعالجت الأمور التي تعترض حياة الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل مفصل، ووضعت قواعد كلية عامة استنبطت منها أسس وقواعد فقهية للأحكام المستجدة.

ثالثاً: جاءت هذه الأحكام مناسبة لطبيعة الإنسان وخلقته، تحقق له المصلحة وتدفع عنه الضرر والمفسدة من حيث إشباعها لجميع الغرائز والحاجات العضوية إشباعاً كاملاً غير منقوص، ومن حيث أن هذه الأحكام تجلب الراحة والطمأنينة والسعادة لهذا الإنسان، وتنظم حياته بشكل منضبط مستقيم، يحقق العدل والاستقرار والاستقامة في كل مناحي الحياة.

ومع هذه الإحاطة والشمول والتفصيل لشؤون الإنسان ولغرائزه وحاجاته العضوية، فإن هذه الأحكام تناسب هذا الإنسان، وتوافق خلقته التي خلقه الله عليها، ولا تتسبب له في المشقة والعنت والتعب، بل إنها جميعاً تجلب الخير لهذا الإنسان، والسعادة والرفاهية وخاصة العدل، والسبب في ذلك أن هذه الأحكام هي من عند عليم حكيم، يعلم ما يسعد هذا الإنسان وما يشقيه، ويحيط إحاطة كاملة بخلقته وتركيبته النفسية والمادية.

وهذا بعكس النظام الرأسمالي وغيره من النظم التي صاغتها عقول قاصرة محدودة النظرة غير محيطة بما يصلح أحوال الخلائق من معالجات؛ فجاءت الأحكام ناقصة غير محيطة بجميع شؤون الإنسان، وقاصرة أيضاً عن معالجة الأمور المستجدة، بشكل ينسجم مع أسسها وقواعدها ولا يخرج عنها، ومعوجة لا تجلب السعادة ولا الطمأنينة في الحياة لا للفرد ولا للمجتمع، وغير شاملة لكل مناحي الحياة، وغير دقيقة في طريقة عرض المعالجات للمشكلة الواحدة.

دعوة الغنوشي لإحداث الهيئة الوطنية للزكاة "استهلاك سياسي وتنويم اجتماعي"

الخبر

نقلا عن راشد الغنوشي: الهيئة الوطنية للزكاة هي السبيل لمقاومة الفقر وللعدالة الاجتماعية وسد الاختلالات الموجودة في بنيتنا الاجتماعية، أريد القول ان صندوق الزكاة الوارد في برنامجنا ليس صندوقا حزبيا، فتحن نطالب بهيئة وطنية للزكاة، يمكن أن ينتخبها البرلمان مثلا، من أجل القضاء على الفقر، وهذه الفكرة ليست خاصة بالنهضة، بل هي مستمدة من تراث تونس قبل أن تنشأ النهضة بمئات السنين، حيث كان الناس يزكون من الصابة الفلاحية، وفكرة الزكاة أكبر ممن أن يأتي بها حزب من الأحزاب، والدين أكبر من النهضة..

التعليق

أولا: ودون التعمق كثيرا في الأمور الفقهية التفصيلية أردت أن أذكّر الشيخ راشد الغنوشي ان الزكاة فريضة وهي ثالث أركان بناء الإسلام الخمس، وهي من المعلوم من الدين بالضرورة، كما ان طريقة جمعها وطريقة أدائها ومصارفها وطريقة توزيعها أيضا هي فريضة على المسلمين جميعا، تقوم بها دولتهم ، الدولة الإسلامية دولة الخلافة.

فأداء الزكاة ليس على الاختيار، يؤديها من أراد من المسلمين ويتركها من أراد، بل هي فريضة تقاتل من اجلها الدولة الإسلامية المسلمين إذا رفضوا دفع الزكاة لها، كما قاتل أبو بكر الصديق والصحابة معه مانعي الزكاة وقال حينها قولته المهيبة "قد انقطع الوحي وتم الدين، أينقص الدين وأنا حي".

ثانيا أقول: إن فكرة إنشاء صندوق الزكاة الذي بشرت به الحكومة منذ 2012، لا يتعدى أن يكون مجرد تلفيقات وسطية تنضوي في سياق الاستهلاك السياسي والتنويم الاجتماعي ونفخ في روح النظام الرأسمالي العلماني.

فلا يمكن تصور تطبيق الزكاة، ولو من خلال إحداث صندوق لها، بعيدا عن نظام تحريم الربا وقواعد الحيازة والملكية وقواعد الكسب والكنز في التصور الإسلامي ، في إطار منظومة تشريعية متكاملة متجانسة لتحقيق هدف كبير وسام وهو التوزيع العادل للأموال وعدم جعل المال دولة بين الأغنياء فقط.

وعليه، فان تأسيس صندوق الزكاة داخل بنية اقتصادية رأسمالية، ودولة علمانية تفصل الإسلام عن الحياة هو ضرب من ضروب الدجل السياسي ودغدغة لمشاعر الأمة الإسلامية فضلا عن أنها مجرد حلقة مفرغة ضمن تجربة غربية خبيثة في طرح البدائل الإسلامية لإنعاش ما تبقى من النظام الرأسمالي المهترء.

وهنا، وفي نقطة مبدئية، يظهر للعيان الإفلاس الفكري وانعدام التصور المستقبلي لهذا النظام المتوحش وعجزه التام عن إيجاد حلول من جنس فكرته للخروج من أزماته المتواترة.

أحمد بنفتيته ▯ عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير ▯ تونس

إلى الوزير زياد العذاري
طلب الإحسان من أكابر مجرمي العالم يورث المهانة

عديدة هي مجالات اختراق البلاد وأبواب النفاذ إليها من قبل دول الاستعمار الغربي البغيض، ولعلّ أوسعها وأكثرها طُرقا تلك التي تخصّ المجال التشريعي والقانوني. ففي تونس اليوم إخترقت دوائر المستعمر ومؤسساته كل أبوابها واقتحمت جميع غرف التحكّم فيها، ما جعله قادرا ليس فقط على وضع سياسات التحكم في القطاعات الحيوية فيها، بل مراجعة المنظومة القانونية والتشريعية وتعديلها متى وكيفما شاء، بعد أن مكنه خونة الداخل من لعب دور الرقابة ومراجعة القوانين الموضوعة لجعلها تلائم مصالحه وتمكنه من إشباع أطماعه، وذلك تحت عنوان التعاون والشراكة والوقوف الى جانب الاقتصاد التونسي، مثل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي... واليوم تدخل على الخط الولايات المتحدة الأمريكية عبر مسالك متعددة، منها مؤسسة تحدي الألفية الأمريكية (MCC) التي هي مؤسسة حكومية أمريكية، كما تم تعريفها في البلاغات الصادرة عن وزارة التنمية والتعاون والاستثمار الدولي.

مولت هذه المؤسسة دراسة أنجزتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تم عرضها يوم الأربعاء 18 سبتمبر 2019 في إطار ندوة صحفية حضرها وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والمدير العام المساعد لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دعت فيها الى الإسراع بمراجعة وتعديل 104 فصلا قانونيا يتعلق بالقطاع التجاري و133 فصلا آخر يتعلق بقطاع النقل والتبادل التجاري.

هذه الدراسة، كما قدمها السفير الأمريكي بتونس دونالد بلوم على هامش هذه الندوة الصحفية، «تندرج في إطار مبادرة برنامج تحدي الألفية الأمريكي الخاص بتونس الذي يرمي إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة التونسية والاقتصاد التونسي عن طريق رفع الحواجز أمام الاقتصاد، وخلق فرص العمل ودعم القدرة التنافسية».

لقاءات ومنح مسمومة

وبرنامج تحدي الألفية الأمريكي الخاص بتونس هو أحد محاور برنامج اتفاقية الشراكة بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الاحتوائية للتونسيين « كومباكت »، حيث انطلق تجسيد هذه الشراكة بلقاء في القصبة بين رئيس الحكومة يوسف الشاهد ونائبة مؤسسة تحدي الألفية الأمريكي الخاص بتونس كياه كيم يوم الأربعاء 1 فيفري 2017 وذلك استنادا الى توصية مجلس إدارة هذه المؤسسة المجتمع في 13 ديسمبر 2016 الذي اختار تونس لتمكينها من منح جديدة تمتد على 5 سنوات.

هذا اللقاء الرسمي تبعه لقاء ثان يوم 26 نوفمبر 2018 جمع نائبة رئيس مؤسسة تحدي الألفية الأمريكي الخاص بتونس ووزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي زياد العذاري، تناول اعلام المؤسسة الأمريكية الجانب التونسي عن موافقة كل أعضائها على الملف المقدم من الجانب التونسي الذي يضم عدة مشاريع في مجالات النقل والفلاحة والتجارة وتكنولوجيات الاتصال والموارد المائية، وتخصيص هبة لتمويل المشاريع المقترحة بقيمة جملية تناهز 350 مليون دولار أي 1000 مليون دينار.

قوانين على المقاس

سنة بعد هذا اللقاء قدمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دراسة أنجزتها بطلب من مؤسسة تحدي الألفية الأمريكي الخاص بتونس تدعو فيها الى الإسراع بمراجعة وتعديل 288 نص قانوني في المجالات سالفة الذكر ليتسنى للشركات العالمية الاستثمار فيها بما يضمن لها جميع الحقوق ويفسح أمامها الطريق للاستيلاء على المجالات الحيوية تحت أنظار سلطة متواطئة استباحت البلاد وسخّرت التشريعات لفائدة المستثمر الأجنبي، مرة بطلب من الاتحاد الأوروبي تمهيدا لمشروع «الأليكا»، ومرة من صندوق النقد الدولي في إطار «الإصلاحات الهيكلية»، وهذه المرة من مؤسسة حكومية أمريكية في اطار رفع القيود القانونية التي تعرقل مساعي أمريكا في التغلغل في مفاصل الاقتصاد في تونس، وذلك تحت غطاء خطاب ركيك يجتر جملا لا معنى لها مثل جلب الاستثمار الأجنبي القادر على بعث المشاريع وخلق مواطن الشغل والاستثمار في الجهات الداخلية... خطاب لم نجد له أي أثر في الواقع ورغم ذلك يصر الجماعة على توزيع الوعود الزائفة واوّلها بأن سنة 2020 ستكون سنة الإقلاع...

لقد سلكت حكومة الشاهد مسارا إرتهانيا يضرب كل مواطن السيادة في تونس ويوفر الحماية للمستثمر / للمستعمر الأجنبي، وكرست ذلك في كل القوانين الموضوعة مؤخرا ونذكر منها قانون الاستثمار، والقانون الأفقي للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، وقانون السلامة الغذائية وجودة المواد الغذائية وأغذية الحيوانات... وإقرار اللجوء إلى التحكيم الدولي عند وقوع نزاع بين الدولة والمستثمر الأجنبي، وفي هذا السياق يمكن ذكر النزاع القائم بين تونس ومستثمر أجنبي في إطار قضية البنك التونسي الفرنسي، للوقوف على مآلات الاحتكام إلى المؤسسات الأجنبية الانتهازية.

باب حكومة الشاهد اليوم على مشارف الرحيل، ورغم ذلك مازالت تُبدي في مجالسها مع الوفود الغربية إستعدادها التام للقيام بأي «إصلاحات»، أو تعديلات، أو مراجعات، للقوانين التي تمليها الجهات الاستعمارية، على غرار هذه الدراسة التي تهدف بالأساس إلى تبيان سبل خدمة مصالح الاستثمار الأجنبي والشركات العالمية وإرساء ضمانات تشريعية تفتح لها طريق النفاذ إلى أقوات التونسيين، وليس للمؤسسات المحلية ولا للمواطن فيها من منفعة تذكر.

مزاد للتمويلات الملغومة

مسارات خيانية انتهجتها حكومات ما بعد الثورة تقضي ببيع البلاد وعرضها على مؤسسات التمويل الخارجي مرة بالقروض التي رهنت الأجيال القادمة، وأخرى بالمنح المشروطة، وذلك بدعوى عجز الميزانية وهشاشة الاقتصاد المحلي وتراجع المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. وبعد أن فتحت الدول الغربية أمام هؤلاء الرويبضات جميع أبواب التمويل المسموم والملغوم، من صندوق النقد الدولي إلى البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (رغم أن مجال تدخل هذا الأخير هو البلدان الأوروبية فقط)، والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية (berd). واليوم مع مبادرات ومؤسسات حكومية أمريكية.. رغم حرص الجانب الأوروبي على تفعيل سياسة الجوار مع تونس في نسخة جديدة على مقاس بلدان «الربيع العربي» والزام الحكومات المتعاقبة بضمان ما أسمته «استمرارية الدولة» -والقصد هنا هو استمرارية النظام الرأسمالي والحفاظ على المصالح الاستعمارية الأوروبية- بما يعني الالتزام بعدم مراجعة الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف مثل اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي لسنة 1995 والتعهد بالإبقاء على نظام اقتصاد السوق وفتح أسواقها في إطار مناطق التبادل الحر. وغيرها من الإتفاقيات الاستعمارية الخيانية التي رهنت البلاد وأهلها عند من لا يرقب في مؤمن إلا ولا ذمة.

ساسة وكلاء وشعبٌ ثائر

خارطة طريق مُظلمة تنفذ بنودها السلطة في تونس التي ترى بأعيُن أعدائنا استنادا واسترشادا ببرنامج الإصلاحات الهيكلية الكبرى المصاغ من قبل صندوق النقد الدولي والتي لن تصل بتونس إلّا إلى مزيد من المهالك والمظالم في حق شعب مازال ثائرا في وجه من حكموا باسم المسؤول الكبير.. شعب برهن على ذلك في الأمس القريب بإخراج كل وجوه الحكم الممثلة للمنظومة حكما ومعارضة.. من سباق الرئاسة في دوره الأوّل، وهو ما سيجعل الخبث الاستعماري الأوروبي يزداد حدّة وحقدا على هذا البلد، وسيدفع الخونة من الساسة الوكلاء والوظيفيين إلى تنفيذ مخططات تركيع استعجالية علّهم يتفادون على أقل التقدير الضغط المتزايد للشعب بشكل يعطيهم فسحة للاجتماع وأخذ التعليمات الجديدة من «المسؤول الكبير» وأذرعه، وخصوصا من الشق الانجليزي منه، للتعامل مع المرحلة الحالية وفق ما يخدم مساعيه لإحلال «الاستقرار السياسي» في البلاد والتمكن من تثبيت حاكم يضمن استمرارية نفاذ النظام الرأسمالي الديمقراطي ويكون مرضيا عنه في مشهد تُستدعا فيه صورة الزعامات الشعبية التي خدعت شعوب المسلمين لعقود طويلة من الزمن. «ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين».

وصدق الله تعالى القائل : «ما يود الذين كفروا من أهل الكتابِ ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم.» اذ يبين بذلك تعالى شدة عداوة الكافرين من أهل الكتاب والمشركين، الذين حذر من مشابهتهم للمؤمنين، وينبه إلى ما أنعم به على المؤمنين من الشرع التام الكامل، الذي شرعه لنبيهم محمد صلى الله عليه وسلم ، حيث يقول تعالى: «والله يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم».

المادة 165 من دستور دولة الخلافة –

يمنع استغلال الأموال الأجنبية واستثمارها في البلاد كما يمنع منح الامتيازات لأي أجنبي.

إن كلمتي "الاستثمار" و"الاستغلال" اصطلاحان غربيان، أما كلمة الاستثمار فمعناها جعل المال نفسه ينتج ربحاً، وهو إعطاؤه بالربا. وأما كلمة الاستغلال فمعناها تشغيل المال بالصناعة، أو الزراعة، أو التجارة، ليعطي ربحاً.

تمّ التنصيص هنا على استثمار الأجنبي تبنياً لحكم أن الحربي يحرم الاشتغال معه بالربا كالذمي وكالمسلم سواء بسواء، لعموم قوله تعالى: (وحَرَّمَ الرِّبَا) "البقرة 275"، وحيث إنه لم يرد أي نص صحيح يخصصها فتظل عامة. ويكون استثمار الأموال الأجنبية حراماً كاستثمار الأموال التي يملكها الرعايا من مسلمين وذميين سواء بسواء؛ لأنه ربا والربا حرام.

وأما استغلال الأموال الأجنبية فهو حرام لأنه يوصل إلى حرام وفق القاعدة "الوسيلة إلى الحرام حرام"، وغلبة الظن تكفي في التحريم، فكيف واستغلال الأموال الأجنبية يوصل إلى حرام محقق؟ فإن الثابت المحسوس والمعلومات الموثوق بصحتها تُري أن استغلال الأموال الأجنبية في البلاد هو طريق لبسط نفوذ الكفار عليها، وبسط نفوذهم على البلاد.

وأما الامتيازات فإنها اصطلاح غربي، ولها معنيان: أحدهما: أن تعطى دولة أجنبية في البلاد حقوقاً معينة دون سائر الدول باعتبار ذلك فرضاً لهذه الدولة، وذلك كالامتيازات التي كانت تعطيها الدولة الإسلامية في القرن التاسع عشر حين كانت ضعيفة، وكالامتيازات التي كانت لإنجلترا وفرنسا في مصر، وذلك مثل أن يحاكم الرعايا الأجانب بقانون بلادهم لا بقانون الإسلام، ومثل أن لا يكون للدولة سلطان على الأجانب. فهذه الامتيازات بهذا المعنى حرام من وجهين: الأول: إنها تخل بسيادة الدولة -إن كانت قائمة على أساس الاسلام-، وتجعل للدول الكافرة سلطاناً على بلاد الإسلام، وذلك حرام قطعاً. والثاني: أنها تمنع حكم الإسلام من أن يطبق على غير المسلمين في بلاد الإسلام، وذلك حرام قطعاً. ولهذا تمنع الامتيازات بهذا المعنى. أما المعنى الثاني للامتيازات فهو إعطاء ترخيص بعمل من الأعمال المباحة، على أن يمنع عن غير المعطى، وهذا كذلك حرام سواء أكان لأجنبي أم لغير أجنبي. لأن كل مباح مباح للجميع، فتخصيصه بشخص ومنعه من غيره هو تحريم للمباح على الناس.

صحيح أنه يجوز للدولة أن تنظم هذا المباح بأسلوب يمكن من الانتفاع منه على أحسن وجه، ولكن لا يصح أن يكون هذا التنظيم محرِّماً المباح على أحد. وهكذا فإن الامتيازات بهذا المعنى أيضاً حرام للأجنبي وغير الأجنبي، وإنما نُص على الأجنبي لأن إعطاء الامتياز له يسبب ضرراً لأنه يؤدي إلى جعل سيطرة له في البلاد، كما هي الحال في امتيازات البترول.

ثلاث محطات في تحليل عميق لكلام راشد الغنوشي

كتبه أبو مالك، ثائر سلامة

نقل الإعلامي الدكتور فيصل القاسم على صفحته الرسمية في الفاسبوك عن راشد الغنوشي الكلام التالي:

"المفكر التونسي راشد الغنوشي في كلام عقلاني محللا التجربة الإسلامية القصيرة في الحكم :

* عندما أخذنا معظم السلطة أخذناها على قراءة خاطئة، على أساس أننا أخذنا الأغلبية، دون أن ننتبه لميزان النخبة الذي نحن ضُعفاء فيه.

* الذين انتخبوا الرئيس مرسي ٪51 فارغة من ميزان القوة، والذين عارضوه ٪49 مليئة بالقوة الصلبة (المال، الإعلام، القضاء الشرطة، الجيش، الإقتصاد، الفن، أصحاب المصالح والنفوذ ...إلخ.)

* جبهة الإنقاذ في الجزائر حصلت عام 91 على ٪80 من الأصوات العاطفية الناعمة، في حين كانت النخبة والقوة الخشنة مع ال٪20 والحصيلة 250 الف قتيل، ورجوع للخلف عشرات السنين.

* لا يمكن أن نحكم مجتمعا رغم نخبته، إلا إذا مارسنا قدرا عاليا من العنف وهذا أثاره كارثية..

* نحن الإسلاميين (الصواب: الإسلاميون) فقراء من حيث القوة الصلبة، فقراء في النخب، لأننا لم نأخذ وقتنا، خرجنا من السجون وعدنا من المهاجر واختارتنا الناس بالعواطف، فكيف لنا أن نحكم بهذا الغثاء العاطفي ، فالنخب هي التي في أيديها كل شيء؟!." انتهى النقل عن الغنوشي.

التعليق:

المحطة الأولى: أما آن للغنوشي أن يكفر بالديمقراطية ونظامها العلماني الذي غَيَّرَ لأجلِ أن يحوزَ رضاهُ توجُّهَ حركة النهضة من حركةٍ إسلاميةٍ إلى حركةٍ علمانيةٍ، وحَوَّلَ لأجلِهِ خطابَهُ بالكامل لخطابٍ علمانيٍّ ديمقراطيٍّ ليبراليٍّ صرف، إذا ذكرت الشريعة الإسلامية وتطبيقها عبر دولة الخلافة اشمأز الغنوشي، وأزبد واستنكر تارة، فمثلا قال عن الخلافة الإسلامية حين سئل عنها في لقاء منشور على اليوتيوب تحت عنوان: " تونس: راشد الغنوشي: الخلافة ليست واقعية" قال: "نحن نريد دولة قومية وطنية لتونس، أما الخلافة فهي غير واقعية" وفي لقاء على الجزيرة في 18 سبتمبر 2013 علق الغنوشي على دعوة حزب التحرير لإقامة الخلافة بقوله: "هذا فكر متشدد إنهم يدعون للخلافة ويندون بالديمقراطية !! هؤلاء مشبوهون على الأقل مشبوهون عقليا ". وحين سئل الغنوشي حول شعار رُفع في المظاهرات في تونس "نعم للخلافة الإسلامية" قال رداً: "نحن نقيضُ لكل هذا الفكر". ولقد ظهر الغنوشي في العديد من المناسبات يعلن تقبله لليبراليين واليساريين دون تحفّظ "ودون وصاية لاحد على أحد"، بينما هو في تلك المقابلة يعلن رفضا باتا ومناقضة تامة لما يدعو إليه المسلمون، في حدة شعورية كانت بارزة حتى في ملامح وجهه.

وفوق ذلك فقد تبرأ الغنوشي من الإسلام السياسي، واعتبر أن الثورة أنهت الرؤية الشمولية للإسلام في مقابل الإسلام الديمقراطي الذي يروج له.

فهل آن للغنوشي أن يدرك أن الديمقراطية والديمقراطيين، والعلمانية والعلمانيين، والليبرالية والليبراليين لن يوصلوا أمثاله للحكم حتى وبعد عقود من إعلانه البراءة التامة من كل ما يمت لتطبيق الشريعة الإسلامية في واقع المسلمين، ومن الإسلام السياسي، وإعلان قبوله التام ودعوته الكاملة لما يؤمن به هؤلاء الليبراليون العلمانيون الديمقراطيون، حتى الشذوذ الذي اعتبره شيئا طبيعيا.

المحطة الثانية: وفي كلامه الذي ينقله عنه القاسم أعلاه يقول: " لا يمكن أن نحكم مجتمعا رغم نخبته، إلا إذا مارسنا قدرا عاليا من العنف" وهذه أيضا تنم عن تخبط آخر للغنوشي يضاف لتخبطاته السابقة، فيزيدها ضغثا على إبالة، وإذ تلمح في نبرته القنوط واليأس، بعد الخسارة الماحقة الساحقة التي لحقت بمرشحه لانتخابات الرئاسة، إذ حصل على ٪12.8 من نسبة ال٪45 الذين صوتوا في الانتخابات، فإذا ما قيست بنسبة من يحق لهم التصويت كانت نسبته هي مجرد ٪5.76 .

لقد كانت كلمة أهل تونس، من امتنع منهم عن التصويت لإدراكه بأن هذه الانتخابات استمرار لتكريس النظام العلماني الرأسمالي التابع للمشروع الغربي الاستعماري نفسه، وحتى من أدلى بصوته فيها منهم، كانت كلمتهم واضحة بأنهم يرفضون هذا النهج النهضوي الزئبقي البائع لثوابت الإسلام منذ عقود، وقد كان الفرق بين مرشح حزب النهضة وبين عبير موسى بضعة عشرات من الآلاف فقط.

فبعد هذا الفشل الفظيع في "النهج الغنوشي المووي"، ينتقل الغنوشي لقناعة أخرى أدهى وأمر، وهي أن التغيير لا يمكن أن يتم إلا بالعنف، بل وبقدر عال من العنف! وإن لم يحصل بالعنف فإنه لا أمل ولا فرصة للوصول إلى الحكم!

المحطة الثالثة: لقد أدرك حزب التحرير حينما تأسّى بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم والتزم طريقته أهمية أهل القوة والمنعة في المجتمع لحصول التغيير، فاستنبط من مداومة رسول الله صلى الله عليه وسلم على طلب النصرة مدة تزيد على السنوات الثلاث، استنبط فرضية طلب النصرة، سواء من أهل القوة والمنعة أو الحل والعقد في المجتمع (بشرط أن يكونوا قادرين على إحداث التغيير في المجتمع بما لهم من نفوذ، أي إن كانوا قادة يأتمر غيرهم بهم)، وكان هذا العمل ضامنا لحصول القوة على التغيير في الكيان المجتمعي، وأساس هذا النوع من طلب النصرة: الدعوة وتغيير القناعات لدى هذه الفئة من المجتمع، وإنما تطلب منها النصرة بهذه الصفة، أي بصفة قدرتها على إحداث التغيير، تماما كما طلب الرسول ﷺ النصرة من الأنصار، فقام فيهم سعد بن معاذ بما لديه من قدرة على فرض السلطان الجديد في المجتمع، أو بطلب النصرة من أهل القوة والمنعة في الكيان التنفيذي (الدولة) أي من أهل القوة في الجيش ومن هم بمقامهم حتى يتم تجريد الكيان التنفيذي من أسباب قوته التي يمنع بها حدوث التغيير، فإن لم يؤخذوا من الكيان التنفيذي قامت الدولة بتسليط أهل القوة على المجتمع فتقوم حرب بين قوتين كبيرتين: الأمة وهي الراغبة في التغيير، وقوة الجيش، وهذا ما شاهدناه في الثورة السورية وفي الجزائر وفي غيرها من محاولات الأمة استعادة سلطانها إذا لم تأخذ القوة من الكيان التنفيذي لصفها، فلا تكون العملية التغييرية طبيعية، وقد تفشل أو تتأخر، وسيكون ثمنها باهظا.

لقد أدرك حزب التحرير هذا بفضل اقتدائه بالرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، الذي كان يغير المجتمع على بصيرة من الله، وفق السنن المجتمعية للتغيير، والتي تقتضي أن يصاحب عملية تغيير المفاهيم والمقاييس والقناعات عند الأمة وإيجاد الرأي العام فيها لصالح تطبيق الشريعة الإسلامية الغراء، جنبا إلى جنب مع أخذ أسباب القوة من مظانها من أهل القوة والمنعة، لتحصل العملية التغييرية بدون إراقة دماء، توصل حزب التحرير لهذه القناعة وعمل بها منذ أكثر من ستين سنة، وحينما تلقى الغنوشي الضربة المؤلمة على رأسه، بدلا من أن يستفيق ويدرس العملية التغييرية النبوية من مظانها ويقتدي بها متأسيا بالرسول صلى الله عليه وسلم، عاملا لتطبيق الشريعة التي ناضل لأجل تطبيقها ثلاث عشرة سنة، فإن الغنوشي بدلا من ذلك توصل لقناعة جديدة وهي أن ممارسة قدر عال من العنف هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله الوصول للحكم!

إلى أين تأخذ أتباعك يا راشد؟

يد الغدر تطال رائد أمن، في توقيت سياسي خبيث

م. محمد ياسين صميدة
عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير - تونس

الخبر:

أسفر هجوم إرهابي بمدينة بنزرت عن وفاة رئيس مركز الأمن بمحكمة الاستئناف في بنزرت، وإصابة عسكري بجراح في جريمة ذات صبغة إرهابية.

وتم الكشف عن منفذ العملية الإرهابية التي كانت عبارة عن عمليتي طعن بسكين لضحيتين أحدهما هو عنصر أمني عند خروجه من أحد المقاهي المجاورة لمقر محكمة الاستئناف، والثاني بمحطة للحافلات في المدينة وقد استهدفت عسكرياً كان يرتدي الزي الرسمي. وأكدت النقابة العامة للمصالح المختصة للأمن الوطني (نقابة أمنية مستقلة)، أن العنصر الإرهابي من المتشددين وهو تونسي الجنسية يدعى مالك الذوادي. (الشرق الأوسط)

التعليق:

تأتي هذه العملية بعد أيام على إعلان نتائج الانتخابات والتي تميزت بنسبة مشاركة ضعيفة وسقوط مرشحين كانت لوبيات الفساد تدعم حملاتهم وتراهن على وصولهم إلى كرسي الرئاسة، وأيام قليلة قبل الانتخابات البرلمانية والدورة الثانية للرئاسية.

ليست هي المرة الأولى التي تتحرك فيها عمليات الغدر الشنيعة بتوقيتات سياسية مضبوطة فكل العمليات السابقة كانت بعدها محاولات للتأثير على الرأي العام لتمرير أجندات سياسية خبيثة.

إن هذا النظام الفاشل الذي فتح البلد للمخابرات وأعوانهم هو المسؤول عن هذه العملية البشعة النكراء وجعل يد الغدر في خدمة المجرمين المتربصين بالبلد وأهله، فتوقيت العملية وظرفها يثبت مرة أخرى أنه إرهاب تحت الطلب.

إن أهل هذا البلد وإن تألموا على سقوط رجل عرف بطيبته ودماثة أخلاقه وحسن سيرته إلا أنهم أصبحوا واعين أن هذه العمليات التي تُفتعل بتوقيتات سياسية خبيثة دائما وراءها أجندات سياسية لا علاقة لها بدينهم وعقيدتهم، وقد أصبح الأمر مكشوفا مفضوحا.

نسأل الله أن يتقبل أخانا القبول الحسن وأن يدخله جنات النعيم وأن يرزق أهله وذويه الصبر والسلوان...

رحم الله الرائد فوزي الهويملي، وإنا لله وإنا إليه راجعون

أ. بسّام فرحات

صندوق الغنّوشي للزّكاة

ضريبة (شرعيّة) لإنعاش ميزانيّة الدولة وتبييض الفساد المحلّي والنهب الاستعماري

حدّث أبو ذرّ التونسيّ قال : بتاريخ الجمعة 27/09/2019 وخلال ندوة صحفيّة عُقِدت بمقرّ حركة النهضة أعلن شيخ الحركة ورئيس قائمتها في الانتخابات التشريعيّة بدائرة (تونس 1) عن نيّة حزبه إنشاء (صندوق الزكاة) في حال فوزه في التشريعيّة وذلك (كسبيل لمقاومة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعيّة ومعالجة الإخلالات الحاصلة في بنية المجتمع).. وأوضح الغنّوشي أنّ فكرة الزكاة (ليست حزبيّة خاصّة بحركة النهضة - فهي أجلّ من أن يأتي بها حزب من الأحزاب - إنّها الزكاة التي اعتاد آباؤنا وأجدادنا أن يؤدّوها مباشرة أثناء جمع الصّابة الفلاحيّة) وأضاف أنّ (هذا الصندوق هو هيكل وطنيّ يخوّل لكلّ التونسيّين الرّاغبين في القيام بالأعمال الخيريّة من ترشيد تبرّعاتهم ودعم المؤسّسات غير الربحيّة)... وللتذكير فإنّ فكرة (صندوق الزكاة) نشأت منذ عهد المخلوع بن علي إلاّ أنّها لم تلق الدعم والرواج والقبول، فوُئِدت في مهدها واستُبدِلت بصندوق التضامن الوطني (26/26) الذي فرض على النّاس (إتاوة سنويّة إجباريّة) لم يُستثن منها حتّى أطفال المدارس الابتدائيّة... مباشرة بعد الثورة أحيت حركة النهضة فكرة الصندوق وأنشأت لها حاضنتها الجمعياتيّة القانونيّة ممثّلة في (الجمعيّة التونسيّة لعلوم الزكاة) التي رأت النّور سنة 2011 وقدّمت نفسها بوصفها (مرجعا علميًّا وتوعويًّا في فقه الزّكاة وهيكلاً مختصًّا في احتساب الزّكاة للمؤسّسات والأفراد وتنظيم الدّورات التحسيسيّة للحثّ على أدائها)... وكانت حركة النهضة تعتزم بعث هذا الصندوق منذ سنة 2013 لولا أنّ تصاعد وتيرة الأعمال الإرهابيّة وإسقاط حكومة الترويكا حالا دون ذلك قبل أن يُقبَر المشروع على يدي المهدي جمعة ونداء تونس...ومع استفحال الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تعصف بالبلاد، طفت فكرة الصندوق مجدّدا في ذهن (الشيخ الملهم) بوصفها البلسم الشّافي من العجز المزمن في الميزانيّة والارتفاع المشطّ في المديونيّة ،ولم تكتف بتأثيث برامج قائمات حركة النهضة التشريعيّة بل تعدّتها إلى برامج أذرعها وملاحقها الحزبيّة المتخفّية بمظلّة (الاستقلاليّة)على غرار (ائتلاف الكرامة) الذي جعل من أوكد أولوياته سنّ قانون الأوقاف وتركيز صندوق الزّكاة...

النفعيّة المتوحّشة

يبدو أنّ مبدأ النفعيّة الذي تقوم عليه المنظومة الرّأسماليّة الديمقراطيّة قد استنزف ذاته في تعامله مع المسلمين بحيث فجّر كامل الطاقة الكامنة فيه بشكل متوحّش وجائر: فبعد أن برّر للكافر المستعمر جرائمه المقترفة في حقّ ثروات العالم الإسلامي ومقدّراته الماديّة، ها هو يغريه بثروته المعنويّة ومخزونه القيمي والأخلاقي والفقهي... فمع دخول المبدأ الرّأسمالي في حلقة مفرغة من الأزمات اتّجهت أنظار ساسته ومنظّريه إلى الإسلام والمسلمين بوصفهم رصيدًا اقتصاديًّا استثماريًّا ربحيًّا قادرًا على إيجاد حلول ومخارج للمنظومة الرّأسمالية المتهالكة بما يمكّنها من تجاوز أزمتها. على هذا الأساس ومنذ مطلع العقد الأخير من القرن المنصرم بدأ الحديث عن الماليّة الإسلاميّة والتنظير للصيرفة الإسلاميّة والبنوك الإسلاميّة والسندات الإسلاميّة والترويج لهذا التوجّه الاقتصادي...ثم سرعان ما قامت في العالم الإسلامي على أساس هذه الرّؤية مؤسّسات بنكيّة ودور إقراض ومنظومات ماليّة تدّعي أنّها غير ربويّة فيما هي تتحايل على الرّبا وتلتفّ حوله وتلبسه جبّة الإسلام ابتزازًا للوازع الدّيني الرّوحاني واستدراجًا للرّساميل الإسلاميّة وإغراءً للحرفاء المسلمين، كما نشطت (تجارة الحلال) في الغرب وحقّقت أرقام معاملات خياليّة... ولم تشذّ تونس عن هذا التمشّي بل تضافرت فيها الدّفعية مع الواقعيّة ممثّلة في ضرورة التّعامل مع الصّحوة الإسلاميّة واحتوائها وتوظيفها، فنشطت فيها الصّيرفة الإسلاميّة هي الأخرى (بنك الزّيتونة - التأمينات التّكافليّة - مصرف البركة...)، إلاّ أنّ للتجربة التونسيّة خصوصيّتها المحليّة، فهي ترمي أساسًا لإسناد النظام الحاكم وستر عورته وإنعاش ميزانيّته: فالدّولة التي مكّنت المستعمر من مقدّرات البلاد ورهنت اقتصادها لصندوق النّقد الدّولي والاستثمار الأجنبي وفوّتت في مؤسّساتها العموميّة للقطاع الخاص واستقالت كليّة عن رعاية الشؤون التجأت إلى آخر الطبّ لتجاوز أزمتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة عن طريق استدرار مشاعر النّاس الدّينية تحت لواء التضامن والتكافل والاضطلاع بالواجب، وأوكلت أمر هذه المهمّة القذرة لحركة النّهضة وللجمعيّات والأحزاب الدّائرة في فلكها، فكانت المطالبة باستعادة الأوقاف الإسلاميّة المعطّلة، والمطالبة بإنشاء صندوق للصدقات والزّكاة...

آخر الطبّ صندوق

في هذا الإطار بالذّات خرجت الجمعية التونسيّة لعلوم الزّكاة من جبّة حركة النّهضة، ولإنجاز هذه المهمّة بالذّات وُلد من رحمها صندوق الصّدقات والزّكاة: استغلال نبع الخيريّة الدفّاق في الأمّة ووضع اليد على هبات المسلمين وزكواتهم وتوظيفها من أجل ستر عورة النظام والتغطية على عجزه وفشله بما يُمكّن الفساد المحلّي والنّهب الخارجي الاستعماري من الانتعاش والديمومة...

فكرة إنشاء هذا الصّندوق قامت على حقّ أريد به باطل: عدم وجود إطار قانوني يتولّى جمع الزّكاة وتوزيعها على مستحقّيها رغم الإقبال الجماهيري الطّوعي على أدائها...وعوض التوسّل بالطّريقة الشّرعيّة لتحقيق هذا الهدف (إقامة الدّولة الإسلاميّة ومبايعة خليفة ينوب عن الأمّة في تطبيق الإسلام وحمل رسالته إلى العالمين) انصبّ اهتمام (مشائخ الاستعمار) نحو فكرة إدماج أموال الزّكاة في الاقتصاد التونسي واعتبار الزّكاة آلية اقتصاديّة ومكوّدًا من مكوّنات ما أسموه (الاقتصاد التّضامني) رائدهم في ذلك (مصلحة الوطن والالتزام بالدّستور)... على هذا الأساس وبالاستناد إلى المذهب المالكي (مع الاستئناس بالتجارب العالميّة طبعًا) توصّلت الجامعة الزّيتونيّة ووزارة الشؤون الدّينية سنة 2018 إلى تصوّر أوّلي لصندوق الزّكاة بوصفه إطارًا قانونيًّا منظّمًا لمصارف الزّكاة - استخلاصًا و توزيعًا - ذا صبغة طوعيّة تضامنيّة في شكل حساب خاصّ مدمج في وزارة الماليّة تتولّى الدّولة ضبطه والإشراف عليه - تنظيمًا وتسييرًا وتمويلاً - وتوظّف عائداته لدعم التدخّلات الاجتماعيّة المستهدفة للفئات الضّعيفة (بما يعزّز التّكافل الاجتماعي ويذكي مشاعر المواطنة ويقلّص الفوارق بين الفئات ويحقّق العدالة الاجتماعيّة في توزيع الثّروات)...أمّا نسخته الانتخابيّة الغنّوشيّة المعدّلة لسنة 2019 فهي في شكل (هيئة وطنيّة للزكاة ينتخبها البرلمان وتخضع في عملها لأقصى درجات النزاهة والشفافيّة)...

معاضدة الميزانيّة

إنّ هذا الصّندوق في تصوّر واضعيه قد تعامل مع واجب الزّكاة تعاملاً براغماتيًّا نفعيًّا بوصفها غنيمة ماليّة تنعش ميزانيّة الدّولة وتُخفي عجزها وقصورها وتحلّ أزمتها: فقد انطلقوا من مصادرة مفادها أنّ الزكوات التي تُعطى بشكل فردي وشخصي خارج إطار الدّولة هي (مبالغ ماليّة كبرى مهدورة كان يمكن لها أن تحلّ الكثير من المشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تعصف بالبلاد)... ومن هنا دعوا إلى (وجوب تقنينها وضبط عمليّة جمعها وتوزيعها تحت إشراف الدّولة ثمّ إدماجها في الميزانيّة وضخّها في الدّورة الاقتصاديّة للبلاد)... وللتدليل على أهميّة هذه المبالغ قام خبراء الجمعيّة التونسيّة لعلوم الزّكاة بدراسة علميّة لمجموع أموال الزّكاة في تونس سنة 2017 مستندين إلى إحصائيات دقيقة من الهياكل الرّسمية حول بعض المنتوجات الفلاحيّة (تمور - زيتون - قوارص - عنب - لحوم - بيض - حبوب) وحول الأموال المدّخرة والمودعة في البنوك والمستثمرة في البورصة وأموال الشّركات وتجارة الذّهب. وأثبتوا أنّ المقدار الجملي للزكاة قد بلغ 5015 مليون دينار أي ما يعادل قيمة عجز ميزانيّة الدّولة لسنة 2018 ويمثّل حوالي 12٪ من ميزانيّة 2019.. وهذا الرّقم الخيالي يمكن له تغطية جزء كبير من نفقات التصرّف في ميزانيّة الدّولة مثل تمويل المشاريع الاجتماعيّة المستهدفة للمعوزين والمعوقين ودعم البرامج الاجتماعيّة صُلب ميزانيّة وزارة الفلاحة ووزارة الصحّة والبيئة والتّعليم العالي، كما يمكن له أن يموّل صندوق دعم المواد الأساسيّة. وعلى ضوء ذلك خلُصت الجمعيّة إلى أنّ ضخّ أموال الزّكاة صلب ميزانيّة الدّولة أضحى (حاجة ملحّة في ظلّ الصّعوبات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي يعيشها المواطن والاقتصاد التونسي على حدّ السّواء)...

الزّكاة شرعًا

قبل محاكمة (صندوق الصدقات والزّكاة) من زاوية العقيدة الإسلاميّة من المفيد منهجيًّا أن نقف عند مفهوم الزّكاة شرعًا من حيث تعريفها وواقعها ومستحقّوها ومصارفها وعلاقتها بميزانيّة الدّولة وبرعاية الشؤون عمومًا... فالزّكاة تُعرّف شرعًا بأنّها (حقّ مُقدّر يجب في أموال مُعيّنة) وهي عبادة ماليّة تؤخذ من المسلمين وتُعتبر ركنًا من أركان الإسلام وقد شُرّعت طُهرةً للمال وسببًا في نمائه وطُهرةً للنّفس من رذيلة البخل وسائر الذّنوب... أمّا حكمها فهي فرض عين على كلّ مسلم يملك النّصاب فاضلاً عن ديونه ويمضي عليه الحول يستوي في ذلك الرّجال والنّساء الكبار منهم والصّغار والعقلاء والمجانين.. ولا تُعتبر جباية الزّكاة مُسايرةً لاحتياجات الدّولة حسب مصلحة الأمّة كأموال الضّرائب، بل هي حقّ للأصناف الثّمانية الذين عيّنهم الله تعالى في الآية 60 من سورة التوبة (إنّما الصّدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلّفة قلوبهم وفي الرّقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السّبيل)، وهذا الحقّ يجب أن يُدفع لبيت المال متى وجب سواء أكانت هناك حاجة أم لم تكن... والزّكاة ليست حقًّا من حقوق بيت المال ولا مستحقّة لهُ وإنّما هي حقّ مستحقّ للأصناف الثّمانية الذين عيّنهم الله تعالى، وما بيت المال إلاّ مجرّد حرز أي حفظ لها لا تُصرف إلى من عيّنتهم الآية حسب رأي الإمام واجتهاده، لذلك يُفرد لمال الزّكاة مكان خاصّ في بيت المال ولا يُخلط بأيّ مال آخر لأنّ الله تعالى قد حصر مُستحقّيها فلا يجوز أن يُعطى منها غيرُهم...هذا هو التّعريف الشّرعي للزّكاة وممّا يُفهم منه أنّها عبادةٌ واجبة وليست ضريبة وأنّها تُعطى للدّولة الإسلاميّة وأنّ مصارفها محدّدة شرعًا و تُصرف لهم حسب رأي الخليفة واجتهاده وأنّها لا تُعتبر من مداخيل ميزانيّة الدّولة ولا تدخل في الدّورة الاقتصاديّة للبلاد...

زكاة أم ضريبة..؟؟

على ضوء التعريف الشرعي للزكاة يمكن لنا أن نستنتج دون عناء أنّ صندوق الصدقات والزكاة أبعد ما يكون عن الإطار الشرعي للزكاة - تصوّرًا ووظيفةً وواقعًا - فمن حيث التصوّر والتّصميم فإنّ إنشاء مثل هذا الهيكل ينمّ عن تعامل انتقائيّ نفعي مع الأحكام الشرعيّة بعقليّة غير إسلاميّة، كما ينمّ عن منزع استغلالي توظيفي لفريضة الزّكاة: صحيح أنّ الإسلام علاج وبلسم شافٍ ولكنّ ذلك بوصفه منظومة حياة كاملة متكاملة، فالإسلام يؤخذ بكليّته وهو علاج في كليّته لا في جزئيّته، أمّا أن ننتقي منه معالجة جزئيّة مثل الزّكاة على أساس مصلحي وننزّلها في غير مناطها الشّرعي (الدّولة الإسلاميّة) ونوكلها لغير جهتها (رأي الخليفة واجتهاده) ونسندها لغير مستحقّيها فهذا لا يحقّق النتيجة الشرعيّة المرجوّة ولا يكون تحاكمًا إلى الإسلام ولا تعاملًا به...

أمّا من حيث وظيفة صندوق الزّكاة فهي مناقضة للهدف الشّرعي من الزّكاة (التّطهير والنّماء) فلقد وُظّف الصندوق لمصادرة أموال الزّكاة وتحويل وجهتها عن مستحقّيها الشرعيّين وعن هدفها التعبّدي السامي نحو هدف سياسي وضيع يؤدّي إلى إتلافها عبر ضخّها في الدّورة الاقتصاديّة لإنعاش ميزانيّة نظام العمالة والتبعيّة ومساعدته على تجاوز مأزقه وأزمته بما يطيل عمره ويمكّن للفساد والنّهب في الأرض التونسيّة. وأمّا من حيث واقع صندوق الزّكاة فإنّ معاملاته لا تمتّ إلى الزّكاة الشرعيّة بصلة: فمداخيله ليست حقًّا مقدّرًا وواجبًا تعبّديًّا بل مجرّدة (اقتطاع تضامني طوعي)، ومصارف أمواله لا علاقة لها بالأصناف الثّمانية الذين عيّنهم الله تعالى (إعانات ومنح جماعيّة - تعويض أضرار فلاحيّة - دعم المواد الأساسيّة - تدخّلات اجتماعيّة وبرامج تنمويّة...) هذا فضلاً عن كونه مُدمجًا في ميزانيّة الدّولة مستوعبًا في الدّورة الاقتصاديّة كسائر المداخيل... فهذا الصّندوق ما هو في النّهاية إلاّ وعاء تضليليّ لضريبة جديدة تُثقل كاهل الشعب وتُساق في جبّة الإسلام تسويقا لها لإنعاش ميزانيّة الدولة وتبييض الفساد المحلّي والنهب الاستعماري.

الدكتور الأسعد العجيلي- رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير - تونس

زلزال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في تونس

في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، فاجأ الشعب التونسي المسلم العالم من جديد وكسر قواعد اللعبة، فلم يستطع أن يؤثر في خياراته، لا المال السياسي القذر ولا الإعلام الفاسد ولا الدعم الغربي لبعض المرشحين ولا الماكينات الانتخابية التي تنتج الحكام والرؤساء، فاختار قيس سعيد الذي لا ينتمي للطبقة السياسية الحاكمة ولا للمعارضة، فحصل على أعلى نسبة من أصوات الناخبين (18.4٪)، مخالفا بذلك كل التوقعات.

لقد شهدت الانتخابات الرئاسية رفض أهل تونس للديمقراطية الغربية والقائمين عليها، حيث قاطع الانتخابات معظم الناخبين ولم يشارك منهم إلا 45٪، بالرغم من عملية الحشد الكبير التي مارسها الإعلام والهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وذلك لاعتقاد الناس بأن الانتخابات لن تؤدي إلا لتغيير الوجوه مع بقاء النظام. أما المشاركون فقد اختاروا شخصا من خارج المشهد السياسي ظنا منهم أنه قادر على تغيير المنظومة وهو ما يؤكد رفضهم للنظام الغربي ووكلائه في الحكم.

كما كانت هذه النتائج صفعة قوية للإعلام وللطبقة السياسية الحاكمة والمعارضة على حد سواء، وهي في الآن نفسه صفعة قوية لحركة النهضة التي انتهجت سياسة التنازل على حساب دينها وأمتها، فرضيت بعلمنة الدولة، والمثلية الجنسية، واستعدادها للتجاوب مع المساواة في الميراث، وسكتت عن نهب ثروات البلاد وانتهاك سيادتها من السفراء الأجانب، فكان مرشحها في المرتبة الثالثة بعد نبيل القروي المسجون بتهم الفساد والتهرب الضريبي، وفي ذلك رسالة واضحة إلى فشل نظرياتٍ من قبيل: الإصلاح التدريجي والجزئي، وبناء الجسور مع الأنظمة القابعة في البلد الإسلامي، الذي ما زالت تتحكم فيه القوى الاستعمارية بشكلٍ صلفٍ ومهينٍ، بل ومباشرٍ في أكثر الأحيان.

لقد استطاع قيس سعيد جذب الناخبين أثناء حملته الانتخابية برفضه للمثلية الجنسية، والتطبيع مع يهود، والمساواة في الميراث، وبإثارة قضايا لها وقع عند الأمة كمسألة سيادة البلاد ونهب الثروات والاستعمار، وهي قضايا كان لحزب التحرير السبق في عرضها وإثارتها، وهو ما جعل الإعلام يصفه بأنه مرشح حزب التحرير وذلك لعزله سياسيا وتخويف الناس منه، فليلة الانتخابات قال الإعلامي المشهور برهان بسيس: «في غفلة من الجميع... حزب التحرير في طريق مفتوح...»، وقد اشتدت هذه الحملة على هذا المرشح يوم الانتخابات حيث قال أحدهم إن رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ولا يجوز أن يتولى هذا المنصب مرشح حزب التحرير، إلا أن النتائج كانت عكسية حيث زاد هذا من شعبية قيس سعيد الذي لم تكن وراءه أي ماكينة إعلامية.

وبالرغم من أن هذه النتائج لن تغير شيئا باعتبار أن المشكلة تكمن في الدستور والقوانين الوضعية وليس في شخص الحاكم، إلا أن أول انطباع يحصل هو أن الشعب التونسي المسلم هو شعب حي وواعٍ، ولولا أن الغرب ووكلاءه قد عزلوا الإسلام عن الحكم لكان اختيارُ الشعب التونسي للإسلام ومشروعه الحضاري الذي يتبناه حزب التحرير أسرع من رد الطرف.

لن يخرج أهلنا في تونس من تبعية القرار السياسي للخارج بمجرد انتخاب شخص الحاكم حتى لو كان صالحا، لأن قواعد اللعبة يديرها الغرب وفق مقاييسه وشروطه.

إن الحل هو في التحرر الشامل من الغرب وأدواته المحلية، في الاستقلال، في استرجاع السلطان والخروج من الهيمنة، وامتلاك القرار.

التحرر المطلوب ليس هو التحرر من الأنظمة الاستبدادية التي هي أدوات للهيمنة الغربية، وإنما التحرر المطلوب هو تحرر البلاد والعباد من إرادة الأجنبي الذي لم يضمر يوما للإسلام والمسلمين إلا شرا، ومن لا يقين عنده بهذا فليراجع نفسه وليراجع كتاب الله وليراجع التاريخ الحافل بالعداء بين الأمة الإسلامية والغرب الذي لم يتخل يوما عن صليبيته في تعامله مع المسلمين.

التحرر لا يكون إلا بتبني مشروع حضاري من خارج المنظومة الغربية، مشروع سياسي ينبع من عقيدة الأمة وتراثها التشريعي، تتبناه الأمة وتضعه موضع التطبيق والتنفيذ بمساعدة أهل القوة فيها، أي بقيام دولة يكون السلطان الكامل فيها للمسلمين، وهذا لا يكون إلا بدولة ذات شوكة وهيبة تستند في قرارها وسياستها إلى سيادة الشرع وسلطان الأمة دون غيرهما، أي بخلافة راشدة على منهاج النبوة.

دوائر المكر الغربية ووكلاؤها في الحكم سيحاولون التعامل مع هذا الواقع إذا تأكد في الجولة الثانية، خاصة أن الرئيس محدود الصلاحيات وقوانين اللعبة تدور في إطار مبدئه وحضارته، فلن يخرج شيء عن الإطار العام.

لقد بات واضحاً أنّه لا بد من تحرك قوى الأمة الحقيقية في البلاد الإسلامية لتحرير إرادتها، فهل يلعب الجيش في تونس هذا الدور بشكلٍ نظيفٍ بعيدا عن تأثير القوى الغربية، بعد أن تمّ تهميش وتحشيم قوى الأمة الأخرى، ليحسم الصراع لصالح الأمة، وليعتقها من عبوديتها وتسلط الغرب عليها؟ أم سينتظر حتى تدخل البلاد في صراعٍ دامٍ من قبيل ذلك الحاصل في سوريا، أم أنه سيبقى غير مبالٍ بانتظار المطرقة الأمريكية لتفكيكه وإهانته كما فعلت مع جيش العراق؟

من هنا نتوجه إلى مراكز القوة أن يتلقفوا رسالة الشعب التونسي المسلم فيسقطوا المنظومة الغربية المتحكمة ويكسروا القيد الذي كبلنا به الغرب كما كسر الشعب التونسي قواعد اللعبة الانتخابية.

رفيق عبد السلام: يعترف بخدمة مصالح الدول الغربية على حساب مصالح شعبه

أ. محمد زروق

رفيق عبد السلام: حافظنا على الديمقراطية ولم ننجح في التنمية

أكد القيادي في حركة "النهضة" التونسية ومسؤول العلاقات الخارجية فيها، رفيق عبد السلام، أن حركة "النهضة نجحت فعلا في صدّ الإرهاب وإحباط مخططات إسقاط الدستور والديمقراطية، ولكنها لم تنجح بعد في الهجوم على الفقر والبطالة والتهميش ".

ورأى عبد السلام في تصريحات له يوم الجمعة 27 سبتمبر 2019 ، نشرها على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" ونقلها عنه موقع "عربي 21" ، أن المطلوب من "النهضة في مقبل الأيام أن تنجز على الصعيد التنموي والاقتصادي بعد أن تم الاطمئنان على البناء الديمقراطي" وقال: "في السنوات القادمة يجب أن يكون خيار النهضة واضحا وقاطعا إما أن تحكم بأتم معنى الكلمة وتتحمل مسؤوليتها كاملة أمام الله والشعب، وتحاسب على ضوء ذلك. وإما أن تذهب للمعارضة وتتخلص من أعباء الحكم وتبعاته ".

وأضاف: "الوضوح وعدم التردد يجب أن يكون سمة المرحلة المقبلة، والعنوان الأنسب ليس الديمقراطية والحريّة (وقد تم تثبيت ذلك إلى حد كبير) بل العدالة الاجتماعية بمعناها الواسع والشامل". وأشار عبد السلام، إلى أن "الناس يحاسبون النهضة على فترة حكم لم تكن تملك فيها أدوات السلطة بأتم معنى الكلمة".

وقال: "كنا في موقع قلق بين الحكم والمعارضة، لأن هدفنا الرئيسي كان حماية السفينة التونسية من الغرق والوصول بتونس إلى بر الأمان وقطع الطريق على المتربصين شرا بالبلد وتجربتنا الديمقراطية الوليدة".

وأكد عبد السلام أنه على الرغم من أن هذا النجاح على صعيد تثبيت مكتسب الحرية لم يوازه نجاح في معركة ترجمة الكرامة، أي النهوض والتنمية، فإن "الرسالة كانت واضحة، أن الناس لا يريدون من النهضة أن تكون قوة إطفاء حرائق ومنع التقويض والهدم فحسب، وإنما يريدون منها أن تكون قوة إنجاز وبناء " وأضاف: "المطلوب أن تظهر النهضة قدرة على الهجوم مثلما أثبتت قدرة على الدفاع والمراوغة"، وفق تعبيره .

يعلم الجميع أن النظام في تونس قائم على أساس المبدأ الديمقراطي الرأسمالي العلماني الذي يفصل الإسلام وأحكامه عن السياسة، وعن الحياة والمجتمع، وينحيه عن الدولة والتشريع، وبالتالي فإن كلّ إشادة بالديمقراطية اللائكية إنّما تأتي في سياق تثبيت هذا النظام العلماني المعادي لنظام الفطرة في هذا البلد الإسلامي وتكريس نفوذ الدول الاستعمارية وتثبيت وجوده وتحقيق مصالحه, كيف لا وسفراءهم يتحركون في البلاد وكأنهم في حديقة سفارتهم أو منزلهم يصولون ويجولون, كيف لا, وهم يحشرون أنوفهم في شؤون البلاد السياسية والاقتصادية والمالية والإعلامية والصحية والتربوية, كيف لا, وهم يباركون خطوات الحكومة بالسطو على جيوب الفقراء ويتصرفون تصرف الحاكم الفعلي.

والاتّحاد الأوروبي الذي يستندون إليه هو جهة استعماريّة معادية، جرائمهم في بلادنا مشهودة، وأطماعهم معلومة. لا يبتغون إلا السيطرة والنّهب. وأمّا سياستهم فشرّ مستطير لم نجني منها إلا ضنك العيش وسوء الحال.

فهذا إخبار صريح واعتراف مباشر بأنّ كلّ ما فعلوه طيلة ثمانية سنوات هو المحافظة على النظام الديمقراطي أي المحافظة على مصالح الدول الغربية بالإبقاء على نظامه السياسي والإصرار على إبعاد الإسلام عن الحكم.

ولكن اليوم بانت للنّاس حقيقة هذه الوجوه التي لا يشغلها إلا مصالحها الشخصية ومنافعها الحزبية التي تتوسل إليها بتمكين الإستعمار وأذنابه من مُقدّرات البلاد وإذلال العباد؟! ولن يستطيعوا هذه المرة أن يخدعوا النّاس بالوُعود الكاذبة والأمانيّ الزائفة, لذلك فإنه لا يقبل من مسلم السكوت على هؤلاء، بل يجب على كل مسلم غيور على أمته وعلى دينه نبذهم وفضحهم، كما يجب عليه أن يأخذ على يد هذا النظام الديمقراطي وإفشال مشاريع من يريد المحافظة عليه لأنه سائر بالبلاد والعباد نحو الهاوية بسياسة إعطاء الآمال الكاذبة التي ترميها بها الأنظمة التي يحركها الغرب، ويجعلها تركض خلف كل حل، وكل قضية، وكل سراب لا يسمن ولا يغني من جوع.

يجب أن لا ينسى هؤلاء أنّنا قوم أعزنا الله بالإسلام، فمهما ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله تعالى، وكوننا نحمل عقيدة الإسلام، فإنّهُ يُحتّم علينا أن لا نرضى بديلاً عن النظام الذي ينبثق عن هذه العقيدة، ألا وهو الشريعة الإسلامية، والطريقة الشرعية الوحيدة لتطبيقها ليست بالدعوة إلى الديمقراطية والإشادة بها والمحافظة عليها, بل بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة وذلك بمبايعة إمام بالرضا والاختيار لينوب عن الأمة في تبني أحكام الإسلام وتطبيقها دستوراً وقوانين، وبغير ذلك فإنّ الأمة ستظل تتجرّعُ الويلات وتعاني من استعباد الكافر المستعمر وتسلط عملائه من حُكام الضّرار.

(يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّـهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِيَ اللَّـهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَـٰئِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) سورة الأحقاف

حراك الجزائر إلى أين؟

بقلم: الأستاذ صالح عبد الرحيم - الجزائر

الملاحظ هذه الأيام في الجزائر أن الواجهة المدنية للنظام الجزائري اختفت وتوارت عن المشهد تماماً، وأن المؤسسة العسكرية الممسكة بالبلد ألقت بكل ثقلها في الساحة السياسية من خلال خطابات رئيس الأركان المتتالية من الثكنات من مختلف النواحي العسكرية بغرض فرض خارطة طريق السلطة الفعلية المتمثلة أولاً في إجراء انتخابات رئاسية يوم 12/12/2019م، مستخدمةً أساليب ذكية في إخفاء دورها فيها، ومحذرةً من عواقب التأجيل، وذلك عبر التهديد والتخويف من عدم الاستقرار وحالة الفوضى التي قد تؤول إليها البلاد. وكانت قيادة الأركان قبل الوصول إلى هذه المحطة قد تبنت فكرةَ «مرافقة» الحراك منذ انطلاقته، ثم قامت بعد ذلك بتهيئة الأجواء بعد امتصاص غضب الناس في الشارع وتقليص زخم الحراك لقبول رؤية المؤسسة العسكرية (سلطة الأمر الواقع) من خلال ندوة الحوار والتشاور مع «جميع الأطراف» من الهيئات والشخصيات الفاعلة للوزير السابق عبد العزيز رحابي، ثم عبر إنشاء ما سمي «السلطة الوطنية المستقلة لتنظيم ومراقبة الانتخابات» برئاسة وزير العدل الأسبق محمد شرفي كتتويج لما تمخض عن جهود هيئة الحوار والوساطة التي قادها على مدى أسابيع ابن النظام ورئيس المجلس الوطني الأسبق كريم يونس. ما أفضى في النهاية إلى استدعاء الهيئة الناخبة لإجراء الاستحقاق في الموعد المذكور، وهو ما فتح الباب الآن للترشح لمنصب الرئاسة. كما أن قبول الأطراف المحسوبة على فرنسا من أصحاب الوسط من غير غلاة العلمانيين بهذه الخارطة كمخرج من الانسداد السياسي بعد أن كانت ترفض هذا المسار في بداية الحراك، يؤشر إلى أن هنالك تسويةً قد تمت بالفعل سيحصل بموجبها أقطابُ هذه الزمرة من أمثال علي بن فليس رئيس الحكومة الأسبق على بعض الحقائب والمناصب في المنظومة السياسية القادمة، وهو الذي كان منذ بداية الاحتجاجات ممسكاً بالعصا من الوسط كأنه يتهيأ لدور ما سيلعبه مستقبلاً في النظام، ربما كرئيس وزراء بعد انتخاب رئيس الجمهورية القادم. يحدث هذا متزامناً مع موجة اعتقالات في صفوف مَن أسماهم الفريق أحمد قايد صالح «بقايا العصابة» من «الفاسدين» من جميع الأطياف، وخاصةً في صفوف المعارضين من الخصوم السياسيين والناشطين في التحريض على النظام والتعبئة للحراك في شوارع العاصمة لمواجهة أو عرقلة خطة رئاسة الأركان في قابل الأيام.

علماً أن رئيس أركان الجيش كان قد أصدر قبل أيام أوامر لقوات الدرك بمنع دخول العاصمة الجزائرية التي تحتكر كل الثقل السياسي على المحتجين وبالتضييق على أصحاب المركبات التي تحمل الوافدين إليها من كل الولايات بغرض الاحتجاج فيها في أيام الجمعة. ولهذا يبدو من غير الراجح بعد كل هذه الإجراءات والتعزيزات حول العاصمة أن ينجح الحراك مجدداً - وهو لغاية هذه اللحظة بدون رأس - في عرقلة خارطة طريق المؤسسةِ العسكرية صاحبة السطوة والنفوذ، أو في منع إجراء الانتخابات في موعدها.

إلا أنه ليس من المؤكد أيضاً أن تنجح السلطةُ في إمضاء الخطة وفرض إجراء الانتخابات الرئاسية في شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل رغم كل التدابير المتخذة لإنجاح الاستحقاق، إذا ما خسرت قيادةُ الأركان رهان خنق أو إخماد الحراك وأصر الشارع على رفض هذه الانتخابات مع بقاء رموز نظام بوتفليقة. خصوصاً إذا ما خرجت الحشودُ في الجُمعات المقبلة في كافة المدن رافضةً تعسف السلطة ومتحديةً موقف القيادة العسكرية ومطالبةً بانسحاب أو تنحية رئيس الأركان الفريق أحمد قايد صالح نفسه، وهو ما سيدخل البلدَ في مرحلة جديدة من الصراع. وفي هذه الحالة أي عجز السلطة عن كسر الانتفاضة الشعبية وقررت الجماهيرُ مواصلة الاحتجاج، وأخذَ الحراك بعداً غير متوقع من الحشد والتعبئة في الأسابيع القادمة، فسيدخل البلدُ حتماً في نفق مظلم، إذ سيدفع الحراك بالنظام والسلطة القائمة إلى طريق مسدود. وحينئذ قد تلجأ السلطة إلى فرض تدابير أشد في التضييق ومنع التظاهر قد تصل إلى فرض حالة الاستثناء أو حالة الطوارئ.

نظرة على المستجدات في ليبيا

بقلم: الأستاذ محمد صادق

إن محاولة فهم الواقع، والمشهد الليبي الراهن، تقتضي أن نعرف ونلمّ ببعض المعلومات عن هذا البلد، من حيث الموقع، والمساحة، والسكان، والثروات، والدول المجاورة، وغير ذلك... فليبيا تعتبر بوابة أفريقيا على أوروبا بشاطئ على البحر الأبيض المتوسط طوله ألفا كم تقريبا وبمساحة لهذه البلاد تقدر بمليون وسبعمائة وخمسين كيلومترا مربعا، وبعدد سكان لا يزيدون عن سبعة ملايين نسمة، وثروات طبيعية هائلة من نفط، وغاز، ومعادن مختلفة، وطاقة شمسية وغيرها، وبحدود مترامية تربطها بستٍّ من دول الجوار التي لها تأثير في المشهد الليبي بالسلب أو الإيجاب.

إن بلدا بهذه الأهمية في الموقع، وبهذا الحجم في المساحة، وبهذه الثروات الهائلة التي يسيل لها لعاب الدول الكبرى والإقليمية، وبهذا الفراغ السكاني والأمني والعسكري والسياسي، لا شك أن ذلك كله هو ما جعل ليبيا بؤرة تنافس وصراع بين كثير من القوى الدولية والإقليمية للفوز بالثروات والنفوذ.

إن ما نراه من هذه التعقيدات في المشهد الليبي، وهذه الإطالة في عمر الأزمة هي نتيجة لهذا الصراع الشديد بين الأطراف الدولية، والإقليمية، والمحلية، والذي يبدو منه أن أي طرف من هذه الأطراف لا يستطيع أن يحسم الأمر لصالحه، سواء في ذلك الأطراف المحلية أو الخارجية، كما نراه الآن من هذه الحرب الدائرة بين القوى الليبية المتصارعة والتي تغذيها جهات خارجية كلٌ حسب مصالحه ومشاريعه.

وربما كان من نتائج هذه الحرب الأخيرة أنها ودّدت صفوف كثير من الكتائب والمليشيات التي كانت تتقاتل في طرابلس والمناطق الغربية، ووحدت صفوف ثوار فبراير في مواجهة هذه الحرب التي يشنها حفتر، ومن يدعمه. وقد استفاد السراج وحكومة الوفاق من هذه الحرب التي وحدت صفوف الثوار، ووحدت الكتائب والمليشيات المختلفة، وجعلتهم جميعا يقاتلون تحت قيادته، رغم خلافهم واختلافهم معه، ونظرة السراج إليهم بأنهم كانوا خارجين عن سلطته، وعن القانون.

كما أنه في المقابل استفاد الثوار من هذا الواقع الجديد واستعادوا هيبتهم، وتوحيد صفوفهم، وعودتهم بقوة إلى المشهد السياسي والعسكري، والأمني، مما قد يشكل عقبة في وجه السراج إذا ما حاول التفاوض أو تقديم تنازلات إلى الطرف الآخر، أو خضوعه لضغوطات دولية أو إقليمية. كما أن عودة الثوار إلى المشهد بهذه القوة، واحتمال حسم الحرب لصالحهم قد أربك وأفشل مخططات الدول الكبرى والإقليمية فضلاً عن إرباك وإفشال مجهودات حفتر الذي يقاتل نيابة عن هذه الدول.

ونذكر في هذا السياق ما صدر عن غسان سلامة في المدة الماضية من تصريح بأن (سياسة الولايات المتحدة الأمريكية كانت إعطاء فرصة للحرب)، وأن دولة أو دولا كانت تراهن على أحد الأطراف لكسب الحرب، والمقصود هو حفتر. وهذا يعني أن أمريكا ومعها الدول الداعمة لحفتر كانوا ينتظرون أن يحسم حفتر الحرب لصالحهم وصالحه، ولكنه فشل رغم صبرهم عليه، وإعطائه الفرصة تلو الأخرى منذ أكثر من أربع سنوات ودعمه بكل ما يطلبه من مقومات الحرب. وفي سياق تصريحات غسان سلامة نشير إلى ما صرح به لصحيفة (لبراسيون) عن قبول حفتر لسحب قواته من القتال مقابل حصوله من خصومه في طرابلس على ضمانات تمكنه من تولي أحد المناصب العليا في الدولة مع شروط أخرى طلبها. وهذا يعني أن حفتر قد هزم في الحرب وخسر المعركة، وأراد أن يحفظ ماء وجهه وينسحب بشروط وكأنه منتصر، بدل أن ينسحب مكرهاً أمام قوات خصومه. وربما كانت طلبات كثير من الدول الكبرى والإقليمية، وبعض السفراء، ومجلس الأمن، والأمم المتحدة، ربما كانت طلباتهم بوقف إطلاق النار تصب في هذا المعنى، وفي هذا السياق، أي في الحفاظ على هيبة وماء وجه حفتر وداعميه من الدول الكبرى والصغرى على السواء ومن أنصاره وأتباعه.

ومما يشير أيضا إلى أن حفتر قد خسر الحرب ما صدر أخيرا عن مجلس الأمن من التأكيد على شرعية حكومة الوفاق، وأنها الوحيدة المخولة بإدارة شؤون البلاد والمؤسسات الاقتصادية والمالية، وعدم التعامل مع الجهات الموازية، وهذا يشمل الحكومة المؤقتة، والمصرف المركزي، ومؤسسة النفط في المناطق الشرقية، والتي هي تحت حكم وسيطرة حفتر.

إن هذه المتغيرات والمؤشرات على قرب نهاية دور حفتر في ليبيا لا تعني نهاية مشروع أمريكا في ليبيا الذي كان حفتر يعمل من أجله لسنوات عديدة، وإنما ذلك يعني أن أمريكا لا تريد أن تعطي حفتر فرصاً أخرى للسيطرة على ليبيا بعد فشله المستمر لعدة سنوات، ويعني أن أمريكا قد أوجدت أو وجدت بدائل عن حفتر في المناطق الشرقية والغربية سواء أكان هؤلاء الأشخاص البدائل مدنيين أو عسكريين. وليس صحيحا ما يقوله أحد المحللين السياسيين الليبيين المقيم في أمريكا والمطلع والمتابع عن قرب لدوائر القرار في أمريكا: إن أمريكا ليس لها أي مشروع في ليبيا وأنها ليست محتاجة لليبيا، وحتى بعض شركاتها النفطية قد باعت حصتها إلى شركة توتال الفرنسية وغيرها. وكأنه يريد أن يبرئ أمريكا من هذا الفشل الذي أصاب حفتر وأصابها، ويوهم الرأي العام بأن أمريكا محايدة وليس لها مصالح إلا في محاربة (الإرهاب)، وكأنه يقول كذلك بعدم وجود الصراع الدولي بين الدول على المصالح وعلى استعمار الشعوب، وعلى النفوذ وعلى تنصيب الحكام الذين يعطون لأسيادهم من الأموال في ساعات ما لم تدرّه عليهم مئات الشركات في عشرات السنين.

وهكذا نرى أن بلادنا مع الأسف الشديد وسائر بلاد المسلمين أصبحت مسرحا للمؤامرات والمخططات الدولية بدل أن تكون تحت قيادة دولة إسلامية واحدة تقود العالم بمبدأ الإسلام العظيم امتثالا لقوله تعالى: [كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ].

جولة اخبارية

العناوين:

- لندن تدرس تفاصيل «هجوم أرامكو» لمعرفة الفاعل
- طالبان تعلن أنها على وشك توقيع الاتفاق مع أمريكا
- أمريكا تجدد دعمها لحاكم مصر في وجه شعبه
- روسيا تتفاخر بتجريب أسلحتها في قتل أهل سوريا

أمريكا والهند تتفقان على محاربة الإسلام

نظم تجمع باسم «مرحبا مودي» شارك فيه الآلاف من أنصار الرئيس الأمريكي ترامب في ساحة رياضية بولاية تكساس الأمريكية يوم 22/9/2019 وألقى ترامب كلمة تعهد فيها «بمحاربة الإرهاب الإسلامي الراديكالي» أي محاربة الإسلام كما جاء به سيد الأنام محمد صلى الله عليه وسلم، وذلك بحضور عدو آخر للإسلام وهو رئيس وزراء الهند مودي حيث أمسك ترامب بيده وقدمه لأنصاره المتعصبين قائلا: «إن رئيس وزراء الهند سيعطي بعضا من حكمته، وإن حكمته عظيمة حقا». ليقوم الهندي مودي بتملق ترامب ومداهنته مشيدا «بوضع الاقتصاد الأمريكي في عهد ترامب وبخفة الظل». (وكالة الأنباء الألمانية 22/9/2019)

يدل ذلك على تأييد أمريكا لما تفعله الهند من محاربة المسلمين في داخلها إذ قامت بإعلانها ضم كشمير رسميا وإلغاء الصفة الخاصة بها وجعل الهندوس يجتاحونها ليتملكوا فيها ويصبحوا هم الأكثرية، وكذلك بدأت تعمل على ملايين المسلمين في ولاية آسام باعتبارهم مهاجرين بجانب دورها في أفغانستان لحساب أمريكا ضد المسلمين. ويعمل ترامب وغيره على تقسيم الإسلام بين متطرف ومعتدل في فرية من مكر يمكره حتى يتمكنوا من محو الإسلام أو جعله دينا كهنوتيا كالنصرانية والهندوسية ليس له علاقة بالحياة والمجتمع والدولة والسياسة، حيث ينظم الإسلام كل ذلك على أحسن وجه، وكانت له دولة حكمت الهند مئات السنين بعدل، وأخضعت أمريكا لدفع أجرة المرور من مياه ولايتي طرابلس الغرب (ليبيا) وولاية الجزائر، فيخاف ترامب ومودي عودة هذه الدولة التي بشائرها أطلت على الناس بإذن الله.

لندن تدرس تفاصيل «هجوم أرامكو» لمعرفة الفاعل

قال وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب، الأحد، إن بريطانيا تدرس بعناية معلومات بشأن الهجمات التي استهدفت شركة أرامكو السعودية قبل تحميل أحد المسؤولية. وأضاف الوزير البريطاني لشبكة الإذاعة البريطانية بي بي سي، إن بلاده ستعمل مع شركائها الدوليين لإيجاد رد أوسع وأكثر فعالية على الهجوم الذي استهدف منشآت نفطية سعودية الأسبوع الماضي. وأفاد راب بأنه من غير المعقول تصديق أن يكون المسلحون الحوثيون في اليمن هم من يقفون وراء الهجمات المذكورة، قائلاً إن هذه الرواية تفتقر للمصداقية. ورفض راب في الوقت نفسه توجيه اتهام لأي جهة أخرى محددة أو تسمية متورط بعينه. وأوضح أن هذا أمر يجب التحقق الكامل منه لأن ما سيترتب عليه سيكون إجراءً قويا.

لقد كان ضرب أرامكو من أكبر الدواعي لرفع أسعار النفط. خبث أمريكا وديكتاتوريتها الرأسمالية تقوم على مص دماء الشعوب ونهب ثرواتها.

لماذا تحقق بريطانيا في الهجوم؟ المهاجم معروف وهو أمريكا. ضربت أمريكا أرامكو لرفع أسعار النفط، قالت قناة الجزيرة بأن أسعار النفط قد ارتفعت بنسبة 10 إلى 20 بالمائة عقب حادثة أرامكو. وقالت وكالة رويترز للأنباء إن أسعار النفط صعدت 20٪ في التعاملات المبكرة ليوم الاثنين، حيث قفز خام برنت إلى نحو 72 دولاراً للبرميل، في حين صعد نفط غرب تكساس الأمريكي الوسيط بـ15.5٪ ليبلغ 63,3 دولاراً للبرميل، والمستفيد الوحيد من هذا الارتفاع هو الشركات الأمريكية كما صرحت بذلك وكالة بلومبيرغ للأنباء. ويشكل هذا الارتفاع في الوقت نفسه أثراً سلبياً على أوروبا والصين كونهما من أكبر مستوردي نفط الخليج، ولكن الأسعار ما لبثت أن انخفضت قليلاً بعد الإعلان الأمريكي عن ضخ نفط يعوض القصور في إنتاج أرامكو بعد ضربها. فاللعب على وتر الأسعار أمريكي، وأسبابه ودوافعه أمريكية، وما إيران وآبار النفط الخليجية إلاّ أوراق في هذه اللعبة الخبيثة.

أمريكا تجدد دعمها لحاكم مصر في وجه شعبه

أعلن الرئيس الأمريكي ترامب يوم الثلاثاء 24/9/2019 تجديد دعم أمريكا للسيسي المتسلط على حكم مصر وذلك عندما التقاه على هامش اجتماعات الأمم المتحدة في نيويورك. فقال ترامب: «الجميع لديه مظاهرات.. لست قلقا بشأنها. مصر لديها زعيم عظيم». (رويترز 24/9/2019) حيث قام هذا الزعيم القزم في نظر شعبه بدعم من أمريكا بانقلاب عام 2013 ليؤمن الاستقرار للنفوذ الأمريكي في مصر. ومن جانبه قام السيسي ليعزف على الوتر الأمريكي والغربي، وحمّل الإسلام السياسي المسؤولية عن المظاهرات، حيث يعمل الغرب الكافر على تقسيم الإسلام ما بين إسلام كهنوتي كما يريدونه لا يتدخل في السياسة وبين إسلام سياسي ويطلقون عليه أحيانا إرهابي أو راديكالي لأنهم يخافون عودته لينير العالم فيشوهون صورته، حيث إنهم يعلمون أنه النظام الوحيد القادر على القضاء على كل مظاهر الظلم والكفر والفسوق والفجور والعصيان التي تعودوا عليها والتي نتجت عن أفكارهم الخطرة على البشرية من رأسمالية بشعة تمكن الأقوياء من سرقة أموال الضعفاء وعامة الناس وسحقهم وأكل حقوقهم بالباطل، وأساسها فصل الدين عن الحياة وما ينبثق عن ذلك من حريات تحط من قدر الإنسان وتنزله إلى مستوى البهائم، ومن نظام ديمقراطي يتحكم فيه أصحاب رؤوس الأموال ليحققوا مصالحهم مدّعين تمثيلهم للشعب كذبا وزورا. علما أن الإسلام واحد كما جاء به سيد البشرية محمد e، دين روحاني سياسي، عقيدة عقلية ينبثق عنها نظام ينظم شؤون الحياة ورسالة عالمية لجميع الناس تخلصهم من عبادة العباد الرأسماليين الظالمين إلى عبادة الله الواحد الأحد العدل.

روسيا تتفاخر بتجريب أسلحتها في قتل أهل سوريا

أعلنت روسيا أنها زادت من خبراتها العسكرية بقتالها أهل سوريا المسلمين الذين عملوا على إرجاع حقوقهم المسلوبة إليهم ومنها السلطة التي اغتصبها آل الأسد بمساعدة أمريكا وروسيا. حيث قامت روسيا وقتلت من أهل سوريا عشرات الآلاف ودمرت ما لا يحصى من البيوت والمستشفيات والمدارس والأفران ودور العجزة، وشاركت في تشريد ملايين من الشعب السوري وهي تساند نظام بشار وتحول دون سقوطه بالتوازي مع إيران وحزبها اللبناني وسائر أشياعها المتعصبين، وكذلك بالتوازي مع أمريكا وحلفها الدولي بجانب خيانة تركيا أردوغان لهذا الشعب وللثائرين.

فقد تحدث وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو لصحيفة "موسكوفسكي كومسومولیتس" نقلتها جريدة الشرق الأوسط يوم 23/9/2019 حيث قال: "في سوريا كان علينا أن نتعلم كيف نحارب بطريقة جديدة، وقد فعلنا ذلك.. إذا تحدثنا عن الطائرات المقاتلة والهجومية والمقاتلات بعيدة المدى وطائرات النقل والإمداد، فنحو 90٪ من مجمل وحدات هذه القطاعات خاضت عمليات عسكرية مباشرة في سوريا، وبفضل الحرب السورية أصبح لدى روسيا طيارون راكموا خبرات واسعة وبعضهم باتت لديه 150- 200 طلعة جوية، هذا فضلا عن جميع الذين شاركوا في ضمان رحلاتهم على الأرض.. وفي بعض الأوقات بلغ معدل الإمدادات إلى سوريا نحو ألفي طن يوميا.. في كل تاريخ الأسطول الحربي للاتحاد السوفياتي وروسيا، تم في سوريا لأول مرة استخدام هذا الأسطول في ظروف القتال الحقيقية. وإذا كنا نتحدث عن استخدام الأسلحة الدقيقة، على سبيل المثال: فقبل الحرب السورية كان تحميل وتشغيل صاروخ من طراز كاليبرا يستغرق الكثير من الوقت ما يعني احتمال فقدان الهدف. واليوم انخفض وقت التحميل لمهمة إطلاق كاليبرا مرات عدة، وهذا العمل لتقليل وقت الإطلاق ما زال مستمرا".

وهكذا يتفاخر الروس بتجريب أسلحتهم وتحديثها وهم يقتلون أهل سوريا المسلمين ويدمرون ديارهم، وهذا لن ينساه المسلمون، وإن غدا لناظره قريب.

طريقة التغيير أحكام شرعية وسنن كونية

محمد علاء الدين عرفاوي

مباشرة وبعد أن تم الاعلان عن نتائج سبر الآراء لمؤسسة « سيغما كونساي» وتقدم المرشحان قيس سعيد ونبيل القروي في الجولة الاولى من الانتخابات الرئاسية المبكرة مقابل سقوط مرشحي أحزاب الحكم والمعارضة وزعمائها او ما أطلق عليه لاحقا «الزلزال الانتخابي» حتى طفا على الساحة الإعلامية والشعبية شعار «سقوط السيستام» الذي أعاد الى الاذهان شعار «ديقاج» في نسخته التونسية أو «الشعب يريد اسقاط النظام « التي وصل مداها إلى ساحات «وول ستريت « ولا تزال إلى اليوم تقضّ مضاجع الطغاة.

فهل فعلا سقط النظام او زُلزل السيستام

مما ورد في تعريف النظام في الاصطلاح القول بأنه: «مجموعة المبادئ، والتشريعات، والأعراف، وغير ذلك من الأمور التي تقوم عليها حياة الفرد، وحياة المجتمع، والدولة، وبها تنظم أمورها» فهو مجموعة المعالجات المنبثقة عن وجهة نظر في الحياة. ومن الناحية العملية النظام هو الدستور ولا يملك الشخص المعين او المنتخب على رأس الدولة إلا أن يحسن أو يسيء تطبيق هذا الدستور. وحتى ان حاول اجراء بعض التعديلات فهو مقيد بأسس النظام ووجهة النظر التي انبثق عنها.

والنظام في تونس لا يختلف عن بقية دول العالم الإسلامي كونه نظام انبثق عن وجهة نظر تفصل الحياة عن الاسلام، فيعطي البشر حق التشريع اي حق التحريم والإجازة ليكون الانسان بذلك إلاها يعبد من دون الله، لقول رسول الله صل الله عليه وسلم لعدي بن حاتم في حديثه عن احبار اليهود ورهبان النصارى «أليس يحرّمون ما أحلّ الله فتحرّمونه، ويحلّون ما حرّم الله فتحلّونه؟ قلت (عدي بت حاتم): بلى! قال: فتلك عبادتهم».

وقد اطلق على النظام الكثير من الأسماء كالنظام الملكي والنظام الجمهوري والنظام الرئاسي والنظام البرلماني للتضليل والالتفاف وعدم الكشف عن مصدره الذي يخالف الوحي ولا يلتقي معه من قريب ولا من بعيد وان تضمن بعض أحكام المواريث والزواج، ووصفت الدساتير على غير حقيقتها فدستور 1861 في تونس الذي ألغى العبودية فتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستعمار ودستور الاستقلال 1956 ألغى الملكية ليضع في سدة الحكم رئيسا مدى الحياة واخيرا دستور الثورة الذي اعاد الى الساحة الوجوه الكالحة التي ثار ضدها الناس بل وأوصلهم الى سدة الحكم لكنها اشتركت جميعا في التنصيص على كون الاسلام دين الدولة وهي «الخديعة الكبرى» باعتبار الاسلام ليس عقيدة كهنوتية فردية تتصف به الدولة بل هو نظام ينظم علاقة الانسان بربه (عباداته الفردية) وبنفسه (مطعوماته وملبوساته) وبمجتمعه (العلاقات، البيع والشراء أسباب التملك..) وبالدولة (واجباته وحقوقه وأهمها محاسبة الحاكم).

أما الحديث عن التنقيحات والتعديلات والمبادرات التشريعية فيثبت التاريخ والواقع أنها مجرد التفاف لخداع الامة وإبعاد الإسلام عن الحكم، فبموجب التعديلات الدستورية عاشت تونس الكومسيون المالي والاحتلال الفرنسي، وبموجب التعديلات عاشت تونس زمن «المجاهد الأكبر والمادة الشخمة» بكل مآسيها، وبموجب بيان السابع من نوفمبر الذي عدل بنود دستور دولة الاستقلال المزعوم عاشت تونس سجينة دكتاتورية رهينة عصابات باعت الارض وما تحتها للكافر المستعمر.

إن المقصود اذا من «سقوط السيستام» هو سقوط لطبقة سياسية وصعود وجوه جديدة وصفت بنظافة اليد وعدم ارتباطها بما سلف من السياسيين واعِدةً الناس بحسن تطبيق الدستور مع اضافة بعض التعديلات «الثورية» معتبرة ان «انتكاسة الثورة» كان سببها هو اساءة التطبيق والفساد وهذا ما يجانب الصواب، فقانون 1972 (ما عرف عند عامة الناس ب 72 loi) أحسن تطبيقه وبموجبه تمتهن نسائنا وشبابنا بأبخس الاثمان ليجني المستثمر أرباحا طائلة مع اعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات. ومجلة المحروقات لا تمنع الشركات الرأسمالية من نهب ثرواتنا حتى ولو دققنا وسهرنا على حسن سير الصفقات واسناد الرخص والرفض لقانون المثلية الجنسية وقانون المساواة يعلم رجال القانون انه رفض سياسي فاقد للسند القانوني في بلاد يحكمها دستور «حرية الضمير» وعلوية «الحقوق الكونية» ويمنح الغطاء القانوني لتدخل المؤسسات العائمة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم سياسات البلاد. وبالتالي فان وصول «الشرفاء والطبقة الثورية « الى سدة الحكم والى مجالس التشريع لن يغير من الأمر شيئا وما هو الا تضليل للشعوب وإيهام بالتغيير.

فكيف يكون التغيير

ليس الحديث عن التغيير من منطلق الحتمية الواقعية في ظل فشل النظام الرأسمالي أو من باب انتهاز فرصة لحالة ثورية تعيشها الأمة الاسلامية، بل هو ابتداءا انصياع لأمر الله تعالى بوجوب العمل لاستئناف الحياة الإسلامية بعد أن هدمت دولة الخلافة سنة 1924 واتباعٌ لسنة رسوله صل الله عليه وسلم في تغيير النظام من نظام الجاهلية الى نظام الاسلام. قال تعالى: «قَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا».

فالرسول صل الله عليه وسلم في سعيه لتغيير النظام لم يقتصر على ما عرف به من صدق وامانة ولم يشارك في حكم الجاهلية عندما عرضت عليه قريش أن يعبد آلهتم عاما ويعبدون الله عاما، ولم تحقق له حماية عمه أبو طالب او بضع من رجال قريش ثاروا ضد فساد قانون مقاطعة أصحاب محمد هذه الغاية. فمن سنن الله في كونه استحالة تغيير النظام من داخله. فتغيير «السيستام» لا يكون من جنس الواقع، ولا يلتقي معه في أي جزئية، بل يناقضه في الأساس وفي النظم والأفكار والمقاييس والقيم

إن حجر الزاوية في عملية التغيير هو التكتل الحزبي، فلقد كتل صلوات الله عليه وسلامه الصحابة في دار الارقم بن الارقم ليخوض بهم غمار الصراع الفكري والسياسي في المجتمع ويوجد رأيا عاما حول دعوته ثم عمل جاهدا لدعوة أهل القوة والمنعة في الجزيرة العربية لنصر دين الله وإقامة دولة تقوم على أساس العقيدة الاسلامية، وهذا الفعل تكرر من رسول الله رغم المشقّة والأذى الذي لاقاه في سبيل ذلك، وهذا قرينة جزم على أن طلب النصرة فرض، وهو وحي من الله.

فالتسلّط والاستبداد وجور الدساتير الوضعية التي ثبتت وجود الكافر المستعمر في بلاد المسلمين لا يزول إلّا بالقوة التي تساند الفكرة، وما التغيير السّلمي من داخل المنظومة إلا فكرة خيالية يروّج لها أعداء الاسلام لقطع الطريق أمام المسلمين، وفي أحسن الأحوال تحسين شروط العبودية والوقوف أمام إيصال الإسلام الى سدة الحكم.

لقد استخدمت القوة في التغيير قديما وحديثا، فالمشكلة ليست في القوة وإنما في كيفية الحصول عليها وكيفية استخدامها ومتى يكون ذلك، والغاية من استخدامها.

لقد أقامت الولايات المتحدة الأمريكية دولتها بثورة دموية وكذلك أوروبا في ثورتها على الملوك والقياصرة.. غير ان أحكام الإسلام حددت استعمال هذه القوة المادية في التغيير وحصرتها في طلب النصرة ممن يملكها ويقدر عليها من جيوش الأمة، فهذه الجيوش في أعناقها فرض إيصال الاسلام إلى سدة الحكم وحماية النظام المنبثق عنه ألا وهو الخلافة.

والخلاصة، إن طريق التغيير هو طريق ثابت بثبوت الوحي مضبوط بأحكام شرعية لا تتغير ولا تتبدل. ولا تخضع لإملاءات الواقع ولا الى متطلبات المرحلة، وهي السبيل الوحيد شرعا لتغيير النظام وإسقاط السيستام، والأهم من ذلك وعد الله الذي لا يخلف المعاد لكل من سلك هذا الطريق موقنا بنصر الله ملتزما بأوامره ونواهيه.

قال تعالى: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ.»

سوريا: الحل السياسي على الطريقة الأمريكية قمة التآمر للقضاء على ثورة الشام

بقلم: د. محمد الحوراني

منذ أن اندلعت ثورة الشام قبل حوالي تسع سنوات، أدركت الدول الاستعمارية وبخاصة أمريكا خطورة هذه الثورة، وخطورة مطالبها، التي ألهبت المشاعر الإسلامية في نفوس الناس، فاندفعت جموع الناس تواجه آلة الإجرام بصدور عارية، وأيقظت في النفوس التطلع إلى إقامة دولة تطبق نظام الإسلام من جديد، الأمر الذي ظن الكافر أنه قد اندثر في هذه الأمة إلى الأبد.

وقد أدركت الدول الاستعمارية، أنه إن كُتب لهذه الثورة النجاح، فإنها ستقتلع جذورهم جميعاً، ليس فقط من الشام، بل ومن كافة بلاد المسلمين، الأمر الذي أقض مضاجعهم، وجعلهم يصلون الليل بالنهار للكيد والتآمر على هذه الثورة حتى يحولوا دون انتصارها وتحقيق ما تتطلع إليه من أهداف.

فقد حاكت رأس الكفر أمريكا، بالتعاون مع جميع الدول ومن خلال المنظمات الدولية وعلى رأسها وكر المؤامرات مجلس الأمن ما أطلقت عليه الحل السياسي للأزمة السورية، والذي حاكت نواته في جنيف والذي ينص بشكل واضح على المحافظة على أسس النظام من خلال المحافظة على الجيش والأجهزة الأمنية التي سامت الناس سوء العذاب على مدى عقود مضت فضلاً عن التقتيل والتدمير والتهجير وشتى أنواع التنكيل الذي طال معظم أهل الشام الصابرين المحتسبين.

وقد كانت الظروف حين عقدت نواة الحل السياسي في جنيف غير مواتية لقبوله من أهل الشام الثائرين، فقد أدركوا وقتها بأن جنيف مؤامرة للالتفاف على ثورتهم، حيث كانت أغلب المناطق خارج سيطرة النظام، وكان قد أشرف على السقوط، ونشوة النصر تجعل النفوس تعانق السماء، بقرب انتصار الثورة.

عندما أدركت رأس الكفر أمريكا، بأن عليها ترويض هذا الشعب، ليكون عبرة لغيره من الشعوب، وذلك عبر العمل على إفساد الثورة من الداخل، وتحويل الجهاد من جهاد شعب ثائر إلى قتال فصائل ومجموعات مرتبطة بداعم ينفذ أوامر أمريكا، فظهرت الفصائل المرتبطة، وأغدق عليها المال السياسي المسموم، وفُرضت عليها الخطوط الحمراء التي جُعلت للمحافظة على النظام من السقوط، وفي المقابل أطلقت أمريكا يد إيران وحزبها ومليشياتها الطائفية ليعيثوا فساداً وتقتيلاً من أجل المحافظة على النظام المجرم، ولما فشلت، جلبت روسيا وأطلقت يد آلتها العسكرية المجرمة ظناً منها أنها بقوتها التدميرية الهائلة تستطيع أن تركع أهل الشام خلال ثلاثة أشهر. لكن أهل الشام الصابرين الثابتين، لم ترعبهم آلة الروس الوحشية ورأيناهم يتندرون في مقاطع مرئية أدخلت الرعب في نفوس المجرمين.

فما كان منهم إلا أن لجأوا إلى المكر والحيلة، إلى المؤامرات والمؤتمرات، وشكلت أمريكا لهذه المهمة ثالوث الإجرام التركي والإيراني والروسي، وبدأت سلسلة أستانة التي اشتركت فيها الفصائل المقاتلة والتي كانت نتيجتها كارثية، فقد سُلّمت المناطق للنظام بمعارك وهمية خاضتها الفصائل بطريقة دراماتيكية، تحت قصف بربري طال بشكل أساسي الناس الآمنين، والهدف كان ولا يزال واضحاً جلياً وهو تركيع الناس للقبول بالحل السياسي.

ولا ينبغي لنا أن ننسى كذلك الدور الخطير الذي لعبته دول الكفر عبر السماح بتمدد تنظيم الدولة من الموصل إلى الرقة ومناطق واسعة في سوريا وادعائه بإقامة «خلافته المزعومة» وبممارساته المرعبة التي أريد منها تشويه صورة الخلافة لدى المسلمين، مع إعطاء المبرر للقضاء على أي توجه إسلامي لثورة الشام تحت ذريعة محاربة (الإرهاب).

وعندما أمّنت أمريكا عاصمة النظام وما حولها عبر أدواتها وخاصة الثالوث المجرم، بدأت مرحلة جديدة في آخر معاقل الثورة ظناً منها أن الناس قد وصلوا بعد الحملة الهمجية الأخيرة والتي تم بموجبها قضم مساحات واسعة في ريفي حماة وإدلب، وموجة التدمير الوحشي التي قادتها طائرات الإجرام الروسي ضد الناس الآمنين وشردت مئات الآلاف ورمت بهم في العراء في محافظة إدلب وفي مخيمات بجانب جدار «الفصل العنصري الذي بناه نظام أردوغان» لا يملكون أدنى مقومات الحياة.

وفي هذه الأثناء تلوح في الأفق مرحلة خطيرة، تهدف أمريكا عبر أدواتها وخاصة النظام التركي، للقضاء على ما تبقى من أمل في نفوس الناس لتحقيق أهداف ثورتهم والتي لا يزال أبرزها إسقاط النظام المجرم.

فقد دخلت أمريكا الميدان مباشرة وذلك عبر استهداف مقرات لفصائل اعتبرتها إرهابية، وقامت بتصنيف فصائل أخرى على أنها إرهابية، وتهدف من وراء ذلك إلى إحداث فرز جديد للفصائل في المحرر والتوطئة لافتعال اقتتال جديد، يوهن الجميع ويقضي على بقية الأمل في نفوس الناس، ويترافق ذلك مع عقد هدنة طويلة الأمد مع النظام المجرم لمنع الفصائل من القيام بأي عمل نحوه، تُفتح بموجبها الطرقات الرئيسية، التي ستقسم المناطق المحررة وتضعفها وتجعلها تحت رحمة النظام المجرم وحلفه، وستكثر عندها حوادث الاغتيال والتفجيرات، مع تفعيل بعض الخطوات العملية على الجانب السياسي مثل «اللجنة الدستورية» من أجل إعداد دستور علماني جديد يؤكد على علمانية الدولة وضرورة المحافظة على أجهزتها الرئيسية من جيش وأجهزة أمنية بقطع النظر عن الأشخاص، وهذا عين الحل السياسي الذي بدأته أمريكا في جنيف منذ سنوات، وبذلك تضمن أمريكا نفوذها في الشام وتضمن القضاء على بذور هذه الثورة التي شيبت رؤوس زعمائها.

فعلى أهل الشام الصابرين المحتسبين خيرة أمة محمد e أن ينتبهوا لمكر الماكرين، وأن يقطعوا الطريق على من يتربص بهم وبثورتهم الدوائر وينسوه أحلامه، ويكون ذلك عبر اتخاذ قيادة سياسية واعية مخلصة صاحبة مشروع مستنبط من كتاب الله وسنة رسوله e يكون أساساً للنظام البديل عن نظام الإجرام، وكذلك بتجميع المخلصين من المجاهدين، وهم كثر والحمد لله، تحت قيادة مخلصة واعية خبيرة غير مرتبطة، تنظم صفوفهم وتفتح الجبهات وخاصة الاستراتيجية منها، وتضع نصب عينيها عقر دار النظام، غير آبهة بالخطوط التي وضعها الداعمون لحماية النظام. ولا يجب أن ينسوا كذلك قطع يد وحبال كل دول الكفر وأدواتهم من حكام المسلمين المجرمين، والتشبث بحبل الله عز وجل، فمعركتنا مع دول الكفر هي معركة مصيرية، إنها معركة بين الحق والباطل، معركة إسلام وكفر، هم أرادوها كذلك ويخوضونها على أساس أنها معركتهم المصيرية، وعلينا أن ننظر إليها كذلك، وأن نخوضها على هذا الأساس فلا يوجد أنصاف ثورة ولا أنصاف إسلام، فلنؤمن أن النصر بيد الله سبحانه وتعالى وليس بيد أمريكا ولا أدواتها، ولن يتنزل النصر إن نحن تخلينا عن نصرة الله ونصرة دينه ورضينا بالحل السياسي الأمريكي وخضعنا لمقرراتهم وتوجيهاتهم، يقول الله عز وجل: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ] [سورة محمد: 7]. فانبذوا أمريكا وحلها المدمر ووعود الضامنين والداعمين الكاذبة، واعتصموا بحبل الله جميعاً، واعلموا أن النصر مع الصبر وأن العاقبة للمتقين وأن مع العسر يسراً.

بوتين يستشهد بالقرآن الكريم

(مترجم)

يلماز شيلك

الخبر:

ضجت عناوين الصحف بخبر تلاوة الرئيس بوتين لآية من القرآن الكريم في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقد بعد القمة السورية لتركيا وروسيا وإيران التي عقدت في أنقرة. وفيما يتعلق بالتوتر السياسي بين السعودية واليمن، ذكر بوتين التالي من خلال اقتباسه من القرآن "من أجل حل المشاكل، يجب إيجاد حل متبادل من قبل كل دولة. كوني في بلد مسلم مثل تركيا الآن، أريد أن أذكر هذه الآيات من القرآن [وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً]. القضايا التي تفرق بينكم، يجب أن تبقى في الوراء. يجب أن يكون التقارب الروحي في المقدمة. وعدم القبول بالعنف أيضاً مذكور بالقرآن". (وكالات الأنباء)

التعليق:

كانت قراءة بوتين لهذه الآية ذات هدف، ومن الواضح أنه تم اختيارها بعناية. على الرغم من أن بوتين قد تناول الآية عند حديثه عن قضية اليمن، فإن التعامل معها في سياق سوريا، سيكون أفضل بكثير. للتوضيح أكثر، على الرغم من أن الرئيس الإيراني حسن روحاني يجلس أيضاً على الطاولة، كان أردوغان هو المخاطب.

منذ بداية الثورة السورية، حافظ أردوغان ظاهرياً على سياسة ضد الأسد وقال دائماً إنه يجب على الأسد الرحيل. بالطبع، موقف أردوغان غير واقعي. إنه ليس أكثر من مجرد التلاعب بالشعب السوري وبشعبه. فمنذ بداية الثورة، نفذ أردوغان سياسة غادرة وغادرة من أجل الإبقاء على الأسد. لذلك، بدعوة من بوتين، طلب أن يوضع الصراع بين الأسد وأردوغان جانباً. بعبارة أخرى، أوضح بوتين: "يا أردوغان، عليك أن تضع جانباً عدداً من النزاعات المزعومة بينك وبين الأسد وتستمر معه جيداً من الآن فصاعداً. انظر! الله، الذي تؤمن به، جعلكم إخوة. لقد وحد قلوبكم. اليوم هو يوم الأخوة والوحدة والعمل الجماعي. لذلك انس غضبك وسامحه. وإلا سوف تفقد قوتك. إذا استمريت في التصرف على هذا النحو، فلن تتمكن من حل المشكلة السورية". لقد أراد أن يقول "إذا ظهرت المجموعات مرة أخرى في سوريا وهذه المرة أقاموا خلافة حقيقية، فكل نضالنا حتى الآن سيكون بلا جدوى" وطالبه أيضاً بقبول الأسد باعتباره الحاكم الشرعي الوحيد لسوريا. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت روسيا الآن متعبة ومتهالكة. كانت هناك خسائر بشرية ومادية خطيرة في سوريا وهم يريدون الخروج من سوريا في أقرب وقت ممكن.

من ناحية أخرى، أجاب أردوغان على السؤال الذي طرح بعد تصريحات بوتين على النحو التالي: اليمن مدمر. من هو المسؤول عن هذا؟ ما نوع الأعمال التي يمكننا القيام بها من أجل إعادة بناء اليمن؟ علينا التركيز على هذه القضايا والتفكير في الحلول.

يا أردوغان لقد تساءلت دون خوف من الله بالقول: "من المسؤول عن اليمن؟". ونحن نقول بأنه على الرغم من معرفتنا بعلمك بالبلدان التي قتلت المسلمين. ولكن إن لم تكن على علم بالمسؤولين عن ذلك فدعنا نقل لك ذلك.

اليوم، الرئيس الروسي بوتين، الذي تسميه صديقك، هو الذي يذبح المسلمين في سوريا ومناطق إسلامية أخرى. إن المسؤول عما يحدث في اليمن هو نفسه الكافر بوتين، الذي يتلو بغطرسة آيات من الكتاب الذي لا يؤمن به، وأنت، يا أردوغان، صمتّ مرة أخرى لإرضائه.

المسؤول هو روحاني، قاتل المسلمين في العراق وسوريا واليمن.

المسؤول هو أمريكا والدول الاستعمارية الأخرى، التي تعلن عنها كحليفة لك ولا تتخذ أي خطوة دون إذن منها، وتعتبرها شريكاً استراتيجياً في كل منعطف. إنه لمن السخف أن تسأل هذا السؤال وتتظاهر بعدم معرفتك لكل هذه الحقائق. فكالمعتاد، أنت تقول هذا من أجل التلاعب بالجمهور بذكائك.

لذلك يجلس أردوغان، الذي يدعي أنه يقف إلى جانب المسلمين، على طاولة واحدة مع قتلة الأمة. إنك مع معاهدة الصداقة التي أعلنت عنها، فأنت تساعدهم في جريمتهم.

إمكانية إعادة اللاجئين الروهينجا إلى وطنهم ليست سوى كذبة لخداع المسلمين من أجل دفعهم للذهاب إلى معسكرات السجن

عمرانة محمد

(مترجم)

الخبر:

في 10 من أيلول/سبتمبر 2019، قدمت هيئة الإذاعة البريطانية تقريراً عن التدمير المنهجي للقرى التي يعيش فيها مسلمو الروهينجا، مع توثيق لإحدى المناطق التي تحولت إلى مخيم لإعادة توطين اللاجئين. يُعلن في العادة عن هذه "المعسكرات" كمناطق مؤقتة يعيش فيها اللاجئون إلى أن يعودوا إلى منازلهم الأصلية في ميانمار. والفكرة هي تسهيل عودة "طوعية" لهؤلاء المسلمين، كما هو موضح في هدف السياسة الأخير للحكومة البنغالية.

التعليق:

ليس من المستغرب أن أحدا من مسلمي الروهينجا قد آمن بفكرة العودة الطوعية إلى بلده من أي من المناطق التي نزحوا إليها. فقد كشف تقرير بي بي سي الخداع وراء هذه الصفقات الوهمية لإعادة المسلمين إلى بلادهم لأن الحقيقة ببساطة هي أن كثيراً من القرى حيث كانوا يعيشون لم تعد موجودة!

لم تقم حكومة ميانمار بطرد السكان بأكملهم وبالقوة من منازلهم، تحت تهديد الموت والتعذيب فحسب، بل قاموا بتسوية القرى بالأرض بالكامل باستخدام الجرافات. وما يسمى بـ "المنطقة الآمنة" المصممة لإيواء اللاجئين العائدين بشكل مؤقت، كانت قد بنيت في الأساس على أنقاض قرىً سابقة في ميانمار. لقد ثبت أن محاولة حكومة ميانمار إنكار هذا الأمر لم يكن مجديا، حيث أظهرت صور الأقمار الصناعية من الأشهر الماضية أن القرى كانت موجودة ومن ثم اختفت تماماً. إن الحقيقة هي أن أحدا من اللاجئين المسلمين لا يشعر أن بإمكانه العودة إلى دياره كونهم يدركون تماماً المهزلة التي تمثلها دراما الإعادة إلى الديار. إنهم يدركون بأن الموت والتعذيب ما زال ينتظرهم وذلك لغياب الكيان القادر على فرض أي شكل من أشكال الأمن. ومن المفهوم أيضاً أن مخيمات اللاجئين ليست في الواقع إلا معسكرات للسجن كما لو أنه لا توجد قرية للذهاب إليها، فالواقع هو أنهم سيحكم عليهم بالعيش في منزل مع ظروف قاسية للغاية دون أن تكون لهم حرية المغادرة. هذه الخيانة البائسة لحقوق الإنسان هي كابوس لا نهاية له بالنسبة للمسلمين الذين يعانون في ميانمار. يسمح المجتمع الدولي للحكومة البورمية ويعطيها طوال الوقت الإذن الكامل بالتصرف في تطبيق أحكام الإعدام في سياسة الإبادة الجماعية.

إن حكام المسلمين متواطئون جميعا في هذه الجريمة التي ترتكب على مستوى العالم؛ ذلك أنهم يسمحون لجيوشهم وأدوات قمعهم بأن تظل نائمة واهنة في حين إن الرجال والنساء والأطفال يتعرضون للترهيب والانتهاك والغرق في البحر والقتل بدم بارد. ندعو الله سبحانه وتعالى أن تُكسر الأغلال السياسية التي تعيق جيوش المسلمين وتمنعهم من إنقاذ الروهينجا الضعفاء والذين يحتاجون العون من سنوات عذابهم. في ظل الخلافة، لن تسمح مثل هذه القيادة السياسية المخلصة بأن يحدث ما نراه اليوم. إن القومية واللاإنسانية التي تولدها هذه الأنظمة ستندثر، وستحرر الخلافة إخواننا وأخواتنا المضطهدين في جميع أنحاء العالم من أيدي معذبيهم. سيكون هذا واجبا كبيراً وخطيراً على عاتق الخليفة، حيث بين الله تعالى أن الفتنة أشد من القتل، قال تعالى في سورة البقرة الآية 191: [وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ].

حقيقة علاقة الحكومة الانتقالية السودانية بالغرب

غادة عبد الجبّار

المتابع للأحداث في السودان هذه الأيام يرى عجبا في العلاقة الصريحة بين الحكومة الانتقالية والغرب، وعادة ما تسود لقاءات المسؤولين أجواء الود، وتصريحاتهم في وسائل الإعلام تؤكد أنهم وجهوا وجهتهم إلى الغرب الذي لا ينفك أيضاً يصرح بسعادته لتشكيل الحكومة الانتقالية، فقد أكدت الخارجية الأمريكية دعم واشنطن للحكومة الانتقالية التي شكلها عبد الله حمدوك، جاء ذلك في رسالة تهنئة تلقاها حمدوك بمناسبة تشكيل حكومته من وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، بحسب بيان للخارجية السودانية، كما كشف عضو مجلس السيادة، محمد حسن التعايشي، عن الاتفاق مع الحركات المسلحة على إعادة المنظمات الإنسانية الدولية التي طردت في عهد الرئيس المعزول البشير، (سودان تريبون 14 أيلول/سبتمبر ٢٠١٩م)، فيما استقبلت أسماء محمد عبد الله وزيرة الخارجية رئيسة الفريق القطري للأمم المتحدة، منسقة المساعدات الإنسانية، والممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثمّنت الوزيرة الدور الذي تقوم به وكالات وبرامج الأمم المتحدة في السودان في دعم وتعزيز الاستقرار للمواطن خاصة في مناطق النزاعات، وناقش اللقاء الترتيبات الجارية لمشاركة السودان في اجتماعات الدورة ٧٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة، من جانبها جددت الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الالتزام بتقديم العون للسودان ودعمه للتحول من مرحلة توفير المساعدات إلى إعادة الإعمار والتنمية في الإقليم. 15/9/2019م (سونا).

وأكد أيضاً إبراهيم أحمد البدوي وزير المالية والتخطيط الاقتصادي على الدور الذي ظلت تلعبه الأمم المتحدة بالسودان، داعياً برنامج الأمم المتحدة الاستمرار في تعاونه من أجل مساعدة السودان في برنامج المرحلة الانتقالية في مجال العون الفني وبناء القدرات وخاصة قضايا الشباب وخلق فرص العمالة لهم، والانتقال من العون الإنساني إلى العون التنموي في المناطق المتأثرة بالحروب والنزاعات، جاء ذلك في اجتماعه مع مستر سلفا راما شندران الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالسودان، بحضور إدارة التمويل الخارجي. 12/9/2019م (سونا).

تستمر محاولات الغرب المستعمر وأدواته من الأنظمة الحاكمة في بلاد المسلمين في إخفاء حقيقة العلاقة القائمة بينه وبينها، وتصويرها بأنها علاقات تعاون وشراكة، ولكن الحقيقة هي أن هذه الأنظمة تمثل ظل الغرب الاستعماري في بلاد المسلمين، وتعمد إلى تغييب مفاهيم الإسلام وموقفه تجاه هذه الدول الاستعمارية التي تحكم كامل سيطرتها على حياة الناس عبر منظماتها التي تسمى (إنسانية) تتدخل في كل تفاصيل حياتهم، حتى صرنا نسمع من ينظر ويناقش أزمة الحكم والسياسة والاقتصاد وحتى الأزمات الإنسانية في بلاد المسلمين على أساس ما يسمى "الشرعية الدولية"، معتبرا ما يسمى بالمجتمع الدولي ومنظماته أنها الأم الرؤوم التي تفني حياتها لأجل الإنسانية، وتبعا لذلك تبقى برامج الأمم المتحدة عند أصحاب هذا الفهم منحة تتنزل بخيراتها وبركاتها بغض النظر عن تبعاتها التي لا ينكر أحد وقوعها... وقد أكدت الأحداث الانتقائية في التعامل مع قضايا المسلمين، والكيل بمكيالين من سربنيتشيا مرورا بالعراق وأفغانستان وصولا لأزمة الروهينجا وأفريقيا الوسطى وحتى جنوب السودان...

والحقيقة المغيبة هي أن أكثر بلاد العالم تضررا من دول الغرب ومنظماته الاستعمارية هي البلاد الإسلامية، إذ تشكل هذه البلاد أولا عدوا عقائديا للأمم المتحدة، كما تشكل ثانيا منبعا جد مهم لخيرات طبيعية هم في أمس الحاجة إليها لإنعاش اقتصادهم وصناعاتهم.

والخطر العقائدي للبلاد الإسلامية على دول الغرب يكمن في الإسلام، إذ إن عقيدة الإسلام هي عقيدة سياسية وسيادية، عقيدة تعلو ولا يعلى عليها وتسود ولا تقبل أن تكون مسودة، فإذا ما أُحييت هذه العقيدة الإسلامية من جديد في نفوس المسلمين، وَحَّدتهم وخرجت عن طوع وسيادة الغرب وذراعه الأمم المتحدة، وأنهت نهبهم لخيرات البلدان الإسلامية، وسيادتهم على العالم، فسيشكل ذلك تهديدا لحضارة الغرب المترنحة، لذلك أصبحت محاربة الإسلام مسألة أمن قومي لدول الاستكبار، يلبّسون فيه الإسلام ثوب (الإرهاب والتطرف)، بمساعدة فعلية من بعض أبناء المسلمين الذين رفضوا إلا أن يكونوا سهما في كنانة العدو فقبلوا بهذا الدور الرخيص، وللبس والتضليل تقدم "هيئة الأمم المتحدة" عبر الأنظمة الحاكمة في بلادنا على أنها تختص بالنظر في القضايا الدولية، وتهدف إلى منع عدوان الدول على بعضها، لتحقيق السلم والأمن لكل دول العالم وتقديم المساعدات والدعم هو العمل الأصلي لهذه المنظمة... والحقيقة التي يجب أن لا يجهلها أو يغفل عنها مسلم هي أن هذه المنظمة الدولية كانت وما زالت أداة صليبية لمحاربة الإسلام والمسلمين. ومن التضليل والدجل تسميتها "هيئة الأمم المتحدة" لاستحالة أن تتوحد الأمم في أمة واحدة والحق أنها منظمة الدول العلمانية في العالم، والتي لن تجلب للسودان وغيره من بلاد المسلمين إلا الخراب والدمار كما عهدناها دائما.

وقد نشأت ما تُسمى "بهيئة الأمم المتحدة" بعد الحرب العالمية الثانية، بمبادرة أمريكية عام 1945م وريثة لما سمي (عصبة الأمم) التي ورثت بدورها (الأسرة الدولية) التي نشأت في أوروبا في القرن السادس عشر، لمواجهة خطر الإسلام والدولة الإسلامية، حين اندفعت جيوش الأمة التي لا تقهر فاتحة أوروبا بلداً بعد آخر، حاملة رسالة الإسلام لإنقاذ وتحرير شعوبها من طغيان الملوك وكهنوت الكنيسة ورجالها، حتى وصلت أسوار فيناً، فتملك الذعر والخوف قلوب الملوك الصليبيين وأمراء الإقطاع على سلطتهم، وحاولوا التكتل ففشلوا، ثم عقد الزعماء الأوروبيون، بعد حصول النهضة على أساس (العلمانية) فصل الدين عن الدولة، مؤتمرا في وستفاليا 1648م، لإيجاد تكتل ينظم العلاقات بين دولهم وتنسيق الجهود والخطط لاتقاء خطر الإسلام والدولة الإسلامية على مصالحهم، فأوجدوا ما سمي (الأسرة الدولية).

وفي نهاية الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء بقيادة بريطانيا على ألمانيا، وتقسيم البلاد الإسلامية لا سيما العربية، بين بريطانيا وفرنسا باتفاقية سايكس بيكو، تبنت بريطانيا التي أصبحت الدولة الأولى في العالم بعد تفكيك الدولة الإسلامية، تبنت الدعوة لإنشاء "عصبة الأمم" كامتداد "للأسرة الدولية"، وأداة للحفاظ على مركزها في الموقف الدولي، وتحقيق أطماعها الاستعمارية في المنطقة الإسلامية والعالم.

ثم بانتهاء الحرب العالمية الثانية، وبروز أمريكا قوة أولى في الموقف الدولي، متطلعة بتأثير مبدئها الرأسمالي للحلول محل القوى الأوروبية في استعمار المنطقة الإسلامية خاصة والعالم بصفة عامة، فقد دفع بها حرصها على تركيز مكانتها في الموقف الدولي وتحقيق أطماعها الاستعمارية لتبني إنشاء ما سمي زوراً "هيئة الأمم المتحدة" عام 1945م، وكما هو واضح فإن هذه المنظمة بمجلس أمنها، أداة أمريكية لخدمة مشاريعها ومخططاتها الاستعمارية ضد الإسلام والمسلمين بصفة خاصة، والعالم بصفة عامة.

فهل بعد هذه الحقائق يقبل مسلمٌ رهن قضايا الأمة في يد دول الاستكبار ومنظماتها المجرمة ولإرادة أعداء الإسلام والأمة من قوى الاستعمار؟!

إن أجدادنا بسياستهم قهروا القياصرة والأكاسرة، ذلك لأنهم عرفوا عدوهم فما ابتغوا منه شفقة ولا ارتجوا منه رحمة، ولا دعما مهما كان حالهم، فهل كانت دولة كافرة كأمريكا أو غيرها لتتجرأ أن تأتي من أقصى الأرض لتفرض علينا عنجهيتها وحلولها الوضعية الخبيثة، ونحن نحكم ونتحاكم إلى أعظم كتاب عرفه تاريخ البشرية: القرآن العظيم الذي أنزل من رب العالمين؟!

بقلم: الأستاذ خالد العمراوي

ردود:

مَالَكَ ومَا للمنابر الإسلامية يا سيد «جغام»؟!

نشرت صحيفة «المغرب» بتاريخ 09/2019/ م مقالة للسيد حسن أحمد جغام تحت عنوان «هل نحن في حاجة للخطب المنبرية؟». فكانت مقالته عبارة عن دعوة صريحة إلى إلغاء المنابر الإسلامية من البلاد، هكذا وبكل بساطة يريد أن يشطب بجرّة قلم دور المنبر في الإسلام بعد 14 قرنا من ظهوره. ويتعلل في ذلك بنوعية الخطب التي تلقى من خلاله، وكعادة كل متسلل بليل لا يجد في نفسه الشجاعة ليكشف عن حقيقة وجهه اختار السيد «جغام» الباب الخلفي كمدخل لموضوعه متكئا في ذلك على دور المنابر في الإسلام وما آلت إليه، وهذا خلاف ما نحن عليه في مواجهتنا المباشرة للعلمانية حيث ندخل عليها من بابها الأمامي وفي وضح النهار بوجوهنا العارية لضرب أفكارها وكسر عظام أدبياتها.

فالسيد جغام بدأ موضوعه بقوله إنه يتفهم أهمية وظيفة المنبر في بداية الدعوة الإسلامية وذاك كان لتثقيف الناس في دينهم حيث إنه كان الوسيلة الوحيدة المتاحة في ذاك العصر، ولكنه يرى أن المنبر بعد ذلك قد تخلى عن دور التثقيف ليتحول إلى منبر شغب وفتنة وصراعات ونزاعات بين الفرق والطوائف وحتى داخل المذهب الواحد، وهكذا حسب رأيه صار المنبر من وقتها إلى يومنا الحالي يوظف لأغراض دنيئة ولأهداف غير نبيلة ولنشر الدعوات السقيمة وجاء ببعض الأمثلة من التاريخ. ثم استرسل في كلامه ليصل بنا إلى محطة العصر الحديث ليقدم لنا أمثلة أخرى على نوعية الخطاب الديني، غير أنه في هذه المحطة توسع في كلامه ليشمل دور المنبر الإعلامي المخصص للحصص الدينية والتي تبث عن طريق الإذاعة والتلفاز حيث ذكر لنا أسفه الشديد لضياع وقته الثمين في الاستماع لبعضها لأنها لم تفده في شيء، إذ كانت جلها تدور حول أمور بسيطة من مثل تعليم الناس كيفية الاغتسال والوضوء والسواك وما شابه ذلك، وهي في عمومها لا تخرج عن كونها كلاما في الحلال والحرام والترغيب والترهيب، وعبر عن ذلك بقوله: «والحقيقة أنّ خطاب هؤلاء الأيمّة في عمومه وفي أفضل الأحوال ساذج لا يرتقي إلى مستوى حياة العصر، وهو عادة ما يكون مختزلا في عبارات الحلال والحرام».

وبعد حديثه عن نوعية الخطب والدروس الدينية تكلم عن دور الأئمة الحاليين وتخليهم عن مهمة الوعظ والإرشاد ليتحولوا إلى أئمة تحريض وبث الفتنة وتغذية الضغينة والكراهية والدعوة إلى التطرف والعنف إذ يقول: « ومما لا شكّ فيه أن بعض الأيمّة هم جزء لا يتجزأ من مشكلة العنف الذي عرف بالإرهاب الذي تجابهه الإنسانية منذ عصور قديمة وإلى عصرنا هذا..».

ولم يكتف السيد «جغام» بالحديث عن المنابر والخطباء وإنما زاد على ذلك فعرج بنا في مقالته إلى البرلمان التونسي ليخرج لنا منه بأمثلة لبعض المطالب التي يطالب بها النواب المحسوبون على الحركة الإسلامية، فيقول: «وسمعت بعض النائبات المتحجبات يحتججن على وزير الشؤون الدينية، ويتهمنه بطمس المعالم الإسلاميّة... وكان أحد النواب يطالب الدولة بسياسة تعميم الكتاتيب، ويطالب بإنشاء معاهد دينيّة لتنمية معارف أبنائنا، ونائب آخر يطالب بالرفع من ميزانية وزارة الشؤون الدينية...». وهكذا لم يغفل في مقالته أي مصدر يشتم منه رائحة الإسلام إلا وذكره وتحامل عليه وانتقده وعابه... لينتهي بنا إلى مراده فيطالب بإلغاء هذه المنابر إذ لم يعد لنا فيها من حاجة مع وجود مختلف المصادر الأخرى والمتنوعة التي يستطيع أي فرد منا أن يصل إليها بسهولة ليأخذ منها ثقافته، إذ قال: «قلت إذا كان دور الإمام في العهد الإسلامي الأوّل، ضروريا باعتبار أنه المصدر الوحيد لتعليم الناس.. أمّا اليوم ونحن نعيش في عصر العلم بتعدد المصادر والوسائل التعليمية والتثقيفية، من معاهد ونواد وإذاعات وقنوات وصحافة، وغير ذلك من وسائل الاتّصال والإعلام في داخل بيوتنا وخارجها...».

فواضح مما سبق أن الرجل لم يكتب ليعالج مشكلة ويؤسس لخطاب إسلامي رائد وجديد، أو ليصحح دور الإمام ووظيفته في تنوير العقول، وإنما كتب ليستأصل ثابتا من الثوابت التي نشأت عليها هذه الأمة وليخرس صوت الإسلام. إذ لو كان يريد أن يؤسس لخطاب جديد ونوعي لما هاجم المنبر كوسيلة من الوسائل ويطالب بإلغائه ولا هاجم دور الإمام ومهمته في الإسلام ويطالب بإسكاته!.

وهنا أقول للسيد «جغام» إن كانت رداءة الخطب والدروس هي التي تزعجك فنحن كذلك، وقد سبقناك في الحديث عنها للناس وقلنا لهم هذه هي حصيلة الانحطاط الفكري، وبينا لهم أسبابه ومسبباته ومتى وأين وعلى يد من بدأ يظهر هذا الانحطاط في الأمة والانحدار من القمة إلى السفح، لكننا على خلاف معك في كيفية معالجة هذه الحالة المزرية، إذ لم يدفعنا رفضنا لهذا النوع من الخطب والدروس إلى المطالبة بإلغاء المنابر وإخراس الخطباء، وإنما دفعنا إلى معالجته بكيفية أخرى أجدى وأنفع للأمة، إذ نسعى ومازلنا لمعالجته بما يصلح الخطاب الإسلامي والعودة بالمنبر إلى دوره القديم حيث كان هو المنارة التي تبدد ظلمات الجهل والمنصة الثقافية التي يتربع حولها طلبة العلم.

وبما أنك يا سيدي حصرت كلامك بكل ما له صلة بالإسلام ولم تتعرض في مقالتك لباقي المنابر المختلفة فإنني أتساءل هل المنابر الإعلامية التونسية التي تتابعها تعجبك نوعية برامجها التافهة ومواضيعها السخيفة وحديثها المقرف والبذيء المستفز لمشاعر الناس؛ ويرضيك منها عدم التورع عن التلفظ بالكلام الفاحش دون أي مراعاة لأبسط قواعد الأخلاق، هل كل ذلك يعجبك منها ولا يحرجك ولا يحرك فيك ذات النفس المتحاملة على المنبر الإسلامي؟

ويا ترى - مع كل ما ننكره من إعلامكم الهابط - هل سنقلدك في خطوتك الجريئة على المنابر ونطالب بإلغاء وسائل الإعلام وإسكات الإعلاميين، أم سنعمل على عكس ما ذهبت إليه فنبقي هذه الوسائل لما فيها من فائدة للناس ونعالج دور الإعلاميين ليقدموا لنا الطيب والحسن ونغير هذه البرامج السافلة ومضامينها التافهة بأخرى أرقى وأنظف تعمل على رفع مستوى الوعي في الناس. وبعبارة أوضح إذا عبثت الحثالة بالمضمون فما ذنب الوسائل بما يفعله سفهاء القوم؟!. فإن كنا ننكر المضمون فعلينا تغييره بما هو أفضل وأصلح خيرا من شطبه وإلغائه واستئصاله، فلتتغير نوعية الخطب ولتبقى المنابر، ولتتغير نوعية البرامج ولتبقى وسائل الإعلام.

ثم يا سيد «جغام» إن الخطاب الديني الذي تستمع إليه اليوم وتراه خطابا سقيما وأجوف ولا يقدم شيئا ذا قيمة لمتطلبات العصر فإننا مثلك نراه خطابا مبتذلا ومملا ولا يتجاوز القشور ويتجاهل أمهات القضايا ولا يقدم للأمة أي حل أو علاج لأي مشكلة من المشاكل المكدسة عليها، غير أن الفارق بيننا وبينك في استهجان هذا النوع من الخطب والدروس هو أننا نعلم أن هذا هو ما تريده الدولة العلمانية وذاك الهامش الذي تسمح به وتشترط على من تستأجره من الأئمة على أن لا يخرج في خطبه عن الخط الذي رسمته له وزارة الشؤون الدينية، أي ممنوع عليه أن يفارق دورة المياه وأن يبقى في موضوع الوضوء والاغتسال والطهر من الحيض والنفاس، وتحجر عليه الخوض في شؤون الحكم والسياسة لأن علمانية الدولة لا تسمح بخلط الدين بالسياسة وتحصر مهمة الإمام في الوعظ والإرشاد كما ترى حضرتك.

أما قولك إننا في هذا العصر الذي صارت فيه المعرفة في متناول الجميع بعد ما تعددت مصادرها بمختلف مضامينها وما عدنا في حاجة للمنابر وخطب الأئمة.. فإننا نقول لك لو كنت صادقا في كلامك وتبحث بجد عن مصادر المعرفة الجيدة والقيمة وتفتش بنزاهة عن المنابر الراقية لكنت قد عثرت على ضالتك فيما يقدمه حزب التحرير من ثقافة فكرية مميزة تجعلك تضع الإصبع على موطن الداء وتميز بين البضاعة التي يروج لها الإعلام والبضاعة التي يتكتم عليها حتى لا تصل إلى الناس، وها هو الحزب على مسافة منك ملء السمع والبصر، لكن مع الأسف نشعر بأنك متحامل على الخطاب الإسلامي بغض النظر عن مضمونه وتريد كتم الصوت الإسلامي أيا كان مصدره، لأنك ترى فيه خطرا على العلمانية في تونس، نعم هذه هي الحقيقة التي تحاول أنت وغيرك إخفاءها، وهي الحقيقة التي تتجرعون مرارتها لأنكم ترون أن علمانيتكم صارت هزيلة وفاشلة وعاجزة على الصمود أمام تصاعد الفكر الإسلامي وتلاحظون تمسك المسلمين بدينهم والرجوع إليه، ولذلك تحاول وضع حد لتنامي هذا الخطر وتتعلل في ذلك ببعض العثرات والهفوات والسقطات لتشن حملتك على المنابر الإسلامية. هذه الأولى، أما الثانية فإن دعوتك إلى الاكتفاء بمصادر المعرفة الأخرى دون المنابر والأئمة فإنك لم تبين لنا أي المعارف وأي المصادر تقصد؟! والغالب على الظن أنك تقصد المعارف الإسلامية، فإن كان هكذا كما نظن فما هي المصادر التي تريدنا أن نعول عليها في تحصيل المعارف الإسلامية؟ أهي تلك المصادر المشبوهة التي تديرها منظمات وجمعيات ومؤسسات عالمية معادية للإسلام والمسلمين وتعمل على صناعة إسلام جديد ذي لون مشوه لا تعرفه الأمة، أي تريدنا أن نتعلم ذاك الإسلام الذي يقبل بإمامة المرأة لصلاة الجمعة وبالمثلية وبزواج المسلمة بالمشرك والوثني وبالتعايش السلمي مع المحتل وبالتطبيع مع كيان يهود وغير ذلك من تحريف وتشويه لمفاهيم الإسلام وأحكامه.

فهل هذا هو الذي تريده للأمة عامة وللأبناء تونس خاصة؟! أتريد للناشئة أن تجهل حقيقة الإسلام وما تبقى منه من أفكار ومفاهيم وأن لا يفقهوا مصطلحاته الشرعية ومفرداته الفقهية، أهذا هو مبتغاك من مقالتك!!

أتدري ماذا استنجت وأنا أقرأ مقالتك يا سيدي أنك لم تعتن في حياتك بالمدرسة الفقهية التي اشتهرت بها تونس وذاك واضح من كلامك حيث أضحكتني لما قلت إنك ذات مرّة كنتُ تستمع – بالصدفة – لواعظ، في الإذاعة الوطنية (2)، يتحدث عن «سواك» الفم، وقلت: «كنت أظنّ أنّ السواك هو ذلك اللحاء النباتي الخاص بتلميع الأسنان، وكنت أعرف أنّ والدتي كانت تستعمله. ولكن السيد الواعظ يقول: السواك هو أن تضع إصبعيك الإثنين في فمك وتدلّك بهما الأسنان». وهنا علمت أنك لا تفرق بين الاصطلاح اللغوي والاصطلاح الشرعي فظننت أن الواعظ يشرح للمستمعين المعنى الشرعي لكلمة «سواك». ومما يؤكد لي ذلك هو قولك من بعد: «هل الذين يستمعون لمثل هذه الدروس... لا يعرفون كيف يغتسلون، وقد أصبحت لنا في هذا العصر من وسائل تنظيف خاصة، والفرشات ومعجون الأسنان ... وما إلى ذلك من وسائل أصبحت متوفّرة...». فكلامك هذا يدل على أن معنى السواك عندك كان ومازال إلى الآن وأنت في هذا السن هو ما تعلمته من التراث الشعبي والعادات والتقاليد المحلية لذلك لما سمعت - الواعظ - يتحدث عن السواك تحولت بك الذاكرة مباشرة إلى سوق «سيدي محرز» حيث كانت والدتك ووالدتي تقصدانه لشراء ما تحتاجانه من مستلزمات النظافة والزينة - السواك الحار واللوبان العربي والكحل والحرقوس - وغاب عنك معنى السواك في اللغة العربية فَالسِّوَاكُ يا سيدي مَصْدَرُ سَاكَ فَمَهُ يَسُوكُهُ سَوْكًا، وَجَمْعُ السِّوَاكِ سُوكٌ بِضَمَّتَيْنِ كَكِتَابٍ وَكُتُبٍ، وَقِيلَ: إنَّ السِّوَاكَ مَأْخُوذٌ مِنْ سَاكَ إذَا دَلَكَ، وَالسِّوَاكُ فِي اصْطِلَاحِ الْعُلَمَاءِ اسْتِعْمَالُ عُودٍ أَوْ نَحْوِهِ فِي الْأَسْنَانِ لِتَذْهَبَ الصُّفْرَةَ وَغَيْرُهَا عَنْهَا. أرأيت أن الذي لم يعتن في حياته بدراسة الثقافة الإسلامية كيف تغيب عنه أبسط مفردات اللغة التي ينتمي اليها.

وفي النهاية أقول لك يا سيدي إن المنابر الإسلامية رغم ضحالة بضاعتها ورداءة مستواها فإنها تبقى هي الأفضل والأنظف والأطهر من منابركم العلمانية العفنة، وأن تونس البلد الإسلامي قد لمع نجمها في العالم الإسلامي بفضل منابرها وعلماءها الذين خلدهم التاريخ، ويكفيها فخرا وشرفا ربط معلمين من معالمها بالمعرفة والعلوم والجهاد والفتوحات: فجامع الزيتونة وجامع عقبة ابن نافع يشهدان بذلك.

ولهذا ندعوك أن تكون معول بناء وإصلاح لما فسد من وظيفة المنبر في الإسلام وأن تعالج معنا هذا التخلف والانحطاط وأن لا تكون معول هدم وتخريب وتطالب بإخلاء الساحة من المنابر والخطباء ليخلوا الجو للعلمانية المقيتة.

القوة الروحية هي أكثر القوى تأثيراً

يندفع الإنسان إلي القيام بالعمل بقدر ما يمتلك من قوى، فكلما كانت قواه أكثر كلما كان اندفاعه أكثر ولذلك توجب معرفة هذه القوى ومدى تأثيرها.

إن الإنسان يملك قوى متعددة، منها القوى المادية وهي متمثلة في جسمه، ويملك قوى معنوية تتمثل في الصفات المعنوية التي يهدف إلى الاتصاف بها، ويملك قوى روحية تتمثل في إدراكه لصلته بالله أو شعوره بها. ولكل قوة من هذه القوى أثر لدى قيام الإنسان بالعمل فهي غير متساوية ويتفاوت تأثيرها على الإنسان، فالقوى المادية أضعفها تأثيراً، والقوى المعنوية أكثر تأثيراً من القوى المادية. أما القوى الروحية فهي أكثرها تأثيراً وأشدها فعالية.

القوى المادية

إن القوى المادية قد لا تدفع الإنسان إلي العمل مطلقا رغم توفرها، لأنه لا يجد حاجة لهذا العمل. وعلى هذا فهي قوى محدودة الاندفاع، ووجودها وحده لا يحتم الاندفاع إلى العمل. فالإنسان حين يريد أن يحارب عدوه يزن قواه الجسمية ويبحث وسائله المادية، فإذا وجد فيها الكفاية لمحاربة عدوه أقدم، وإلا أحجم وتراجع. وتردد في القيام بالعمل إن واجهته عوائق بعثت فيه الجبن والتقاعس.

القوى المعنوية

أما القوى المعنوية فإنها تبعث في النفس تيار القيام بالعمل أولا ثم تسعى إلى إيجاد القوى لتحقيق ذلك، ولا تقف عند قواها الموجودة، وقد تندفع بأكثر مما تملك من قوى مادية عادة، وقد تقف عند حدّ ما وصلت إلى جمعه من قوى. وعليه فهي تقوم بتأثير أكثر من القوة المادية، كمن ذهب يحارب ليقال عنه بطل أو ليأخذ بثأر أو ما شاكل ذلك فانه يندفع أكثر ممن يحارب عدوه لغايات مادية, والسبب في هذا هو أن القوى المعنوية هي دافع مربوط بمفاهيم أعلى من المفاهيم الغريزية، ويتطلب إشباعاً معيّناً، فتندفع القوى لإيجاد الوسائل لهذا الإشباع، فتسيطر على المفاهيم الغريزية، وتسخّر القوى المادية، وبذلك تصبح لها هذه القوة التي تفوق القوى المادية. وبذلك سعت كل قوى العالم لتركيز هذا المفهوم لدى جيوشها إلي جانب القوى المادية.

القوى الروحية

أما القوى الروحية، فإنها أقوى تأثيراً في الإنسان من القوى المعنوية والقوى المادية, لأن القوى الروحية تنبعث من إدراك الإنسان صلته بالله خالق الوجود وخالق القوى. وهذا الإدراك العقلي والشعور بالله يجعل اندفاع الإنسان بقدر ما يطلب منه خالقه لا بمقدار ما يملكه من قوى ولا بمقدار ما يمكنه أن يجمع من قوى، بل بمقدار ما يطلبه منه إن كان أكثر من طاقته أو أقل حتى لو كان تقديم حياته، فانه يقوم به حتى ان كانت قد فاقت طاقته. ومن هنا كانت القوى الروحية أكثر تأثيراً من جميع القوى التي لدى الإنسان.

وإذا وجدت القوى الروحية لم يصبح أي أثر للقوى المعنوية، لأن الإنسان حينئذ لا يقوم بالعمل بدافعها بل بدافع القوى الروحية فقط، إذ لا يحارب عدوّه لأخذ غنيمة، ولا لفخر النصر، بل يحاربه لأن الله طلب منه ذلك، حتى لو كانت قوته كبيرة وعدته كثيرة، لأنه لم يقم بالعمل، إلا لأن الله طلب منه ذلك. أما الجوانب المادية فإنها تصبح وسائل للعمل لا قوى دافعة عليه.

وقد حرص الاسلام على ان تكون القوة الروحية هي الدافعة للمسلم وحدها، حتى لو كانت مظاهرها مادية أو معنوية، فقد جعل العقيدة الإسلامية أساس حياته والحلال والحرام مقياسا له، ونيل رضوان الله غاية غاياته ودفعه إلي القيام بأعماله كلها صغيرة كانت أو كبيرة بحسب أوامر الله ونواهيه فإدراك الصلة بالله والشعور بها إدراكاً وشعوراً يقينيين هو الأساس الذي تقوم عليه حياة المسلم، وهو القوة التي تدفعه للقيام بأي عمل صغر أم كبر، فهو الروح التي تقوم بها حياته الدنيوية في جميع أعماله، وبمقدار ما يملك من هذا الإدراك والشعور يكون مقدار ما عنده من قوى روحيّة. ولذلك كان واجباً على المسلم أن يجعل قواه هي القوى الروحية، فهي كنزه الذي لا يفنى وهي سر نجاحه وانتصاره.

بقلم أ عبد المؤمن الزيلعي

أزمة النفط في بلادي جريمة
أيها الشعب أين منك العزيمة
هم أحالوك للتقاعد قتلاً
عبث الكل بالدماء العظيمة
جعلوا النفط ملكهم بل وقالوا
أن أرضي بخامه كاليتيمة
عندنا النفط يكتفي منه شعبٌ
بل شعوبٌ ويل القلوب السقيمة
عندنا الغاز بالملايين ضربا
بالملايين، فالعطايا عميمة
أي قيمة... والشعب قد مات جوع
ليس يلقى حتى حياة البهيمة
والجبايات تنهب المال نهباً
صار شعبي للناهبين وليمة
قاتل الله كل باغٍ جواظ
يحسب الناس سِلعةً أو غنيمة
أيها الظلم سوف ترحل حتماً
والنهايات سوف تغدو وخيمة
حينما الشعب يجعل الدين حَكَماً
يسعد الكلُ بالحياة الكريمة

حرام على بلابله الدوح، حلال للطير من كل جنس!!

مسلمة الشامي

الخبر:

"أعلنت السعوديّة أنّها ستُصدر للمرّة الأولى في تاريخها تأشيرات سياحيّة، لتفتح بذلك أبوابها أمام السيّاح بهدف تنويع اقتصادها المعتمد حاليّاً على النفط، بحسب ما ذكرته وكالة الأنباء الفرنسية. وستُقدّم السعوديّة تأشيرات سياحيّة عبر الإنترنت لمواطني 49 دولة. وستصبح التأشيرات متاحة عبر الإنترنت مقابل 80 دولارا، دون قيود على سفر النساء بمفردهن كما كان في الماضي".

التعليق:

يُعتبر إطلاق قطاع السياحة أحد أهمّ أسس "رؤية 2030"، وهي خطّة طرحها ولي العهد محمد بن سلمان لإعداد أكبر اقتصاد عربي لمرحلة ما بعد النفط. والذي يعمل منذ تسلّمه منصب وليّ العهد على تقديم صورة أكثر "انفتاحاً وتحرّراً"، وقد أجرت المملكة تغييرات مجتمعيّة مهمّة وما أسمته إصلاحات اقتصاديّة، أبرزها رفع الحظر عن قيادة المرأة للسيّارات، وإعادة فتح دور السينما، وفتح "الديسكو الحلال!".. وتنظيم سباق سيارات الفورميولا، والعديد من الحفلات الغنائية.. ومعارض كانت ممنوعة، ومهرجانات ثقافية، واحتفالات مختلطة باليوم الوطني...

والآن مع فتح باب السياحة فسيكون هناك تخفيف من قواعد الزيّ بالنسبة إلى النساء الأجنبيات، وستسمح لهنّ بالتنقل من دون ارتداء العباءة، لكن سيتوجّب على الزائرات الأجنبيّات ارتداء "ملابس محتشمة"!!

ولن تؤثر ديانة المتقدم للتأشيرة على الطلب، لكن غير مسموح لغير المسلمين الدخول لمكة المكرمة والمدينة المنورة، إذ يسمح للسائح الإقامة داخل المملكة لمدة أقصاها 90 يوماً خلال العام الواحد.. وهذه التسهيلات لـ49 دولة في أوروبا وأمريكا وآسيا لكن ولا واحدة منها عربية!! حيث تبقى القيود على دخولهم كالسابق إن لم يكن أكثر..

يوما بعد يوم يزداد حكام آل سعود تيها وغيًا... يزدادون فسقا وإفسادا وإثباتا أنهم أنجس ناس في أطهر مكان... كانت حقارتهم على الأقل مستترة قليلا، لكنهم الآن أظهروها على حقيقتها علنا وجهارا، وبإذن الله تكون بداية انهيارهم وتدميرهم وتخليص تلك الأرض الطاهرة منهم ومن نجاستهم، وتكون مسامير في نعوش عروشهم المتهالكة أصلا مصداقا لقوله تعالى: [وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا].

الإلتزام بأمر الله ونهيه

إبراهيم سلامة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

قال الله تبارك وتعالى مخاطبا رسوله الكريم سيدنا محمد ﷺ: [يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ۚ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ] (67) المائدة ، وقال تبارك وتعالى: [وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ (44) أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَن يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ] (45) النحل. وخطاب الرسول ﷺ خطاب لأمته، ما لم يرد دليل التخصيص، فكان أمر الله تبارك وتعالى لرسوله ﷺ بتبليغ رسالته للناس أمرا مستمرا دائما لأمته إلى يوم القيامة أن تبلغ الرسالة، مما يستدعي ذلك لزوم استمرار الوعي على دينهم وتحصيل القوة لدى المسلمين وإقامة دولتهم، ليتمكنوا من الصدع بدعوتهم دعوة صريحة واضحة بالحكمة والموعظة الحسنة التي لا مداهنة فيها ولا فظاظة ولا تملق ولا تكبر على الناس، وحملها للناس، وكان رسول الله ﷺ يدعو ويبلغ الإسلام من بداية الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، ويسمي الأشياء بمسمياتها، فيقول لهم [قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ..] فيصفهم بصفتهم ولا يضيره ذلك، وحين أنشأ الدولة الإسلامية في المدينة المنورة جهز الجيوش لفتح بلاد الله الواسعة لإدخالها في الإسلام، إلى كنف رحمة الله وهدايته، وكان حريصا على هداية الناس وإدخالهم في دين الله تبارك وتعالى، ولم يداهن أو يجاري أحدا بل كان واضحا صريحا، ولم يقبل بأنصاف الحلول. الكفر كفر والإيمان ظاهر بَيِّنٌ، لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي، وعلى المسلمين اليوم إنتهاج نهج رسول الله ﷺ فينظموا شؤون حياتهم كما نظمها رسول الله] فيتبعون سنته وطريقته في الحياة ولا عذر لمعتذر.

وكان رسول الله ﷺ المرجع الوحيد للأحكام الشرعية، أرسله الله تبارك وتعالى رحمة وهداية للعالمين، يبلغ رسالته إليهم ويعلمهم دينهم ويطبقه عليهم، ليتبعوا سنته من بعده ويلتزموا بأمر الله ونهيه، وما كان لأحد من المسلمين أن يأتي برأي من عنده أو يجتهد بحكم ما ورسول الله ﷺ بينهم، لذلك كان المسلمون إذا جَدَّ أمرٌ ما أو حدثت حادثة أو خطر لأحدهم خاطر رجعوا إلى رسول الله ﷺ فيعطيهم الرأي ويشرح لهم ويعلمهم ويبين لهم الأمر بآية أو بحديث. حتى جاء أمر الله تعالى واضحا بينا صريحا بعدم التخيير إذا قضى الله ورسوله أمرا، فالاتباع والالتزام واجبان حتما، [وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا] الأحزاب 36. [وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ] الحشر 7.

لئن كان الرسول ﷺ نفسه مأمورا بالتزام واتباع ما يوحى إليه من ربه، فكيف بالمؤمنين من بعده؟ [اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ].

وقد ورد أن رسول الله ﷺ بعث عليًّا بن أبي طالب رضي الله عنه إلى اليمن قاضيا، وقال له: (إن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك، فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء) وأخرج أبو داود أنه حين بعث رسول الله ﷺ معاذا إلى اليمن قال: (كيف تقضي إذا عرض لك قضاء ؟) قال: أقضي بكتاب الله. قال: (فإن لم تجد في كتاب الله ؟) قال فبسنة رسول الله ﷺ . قال: (فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله ؟) قال: أجتهد رأي ولا ألو. فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: (الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسوله الله)، فأما الرأي هنا فالاجتهاد بالقياس، لا باختراع رأي وحكم لا أصل لهما في الكتاب والسنة، ورد في الإحكام للآمدي أن النبي ﷺ: «بَعَثَ مُعَاذاً وَأَبَا مُوسَى إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيَيْنِ، كُلّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى نَاحِيَةٍ، فَقَالَ لَهُمَا: بِمَ تَقْضِيَانِ؟ فَقَالاَ: إِذَا لَمْ نَجِدِ الْحُكْمَ فِي الْكِتَابِ وَلاَ السُّنَّةِ قِسْنَا الأَمْرَ بِالأَمْرِ، فَمَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْحَقِّ عَمِلْنَا بِهِ، فَقَالَ ﷺ: أَصَبْتُمَا» فهذا كله من المساواة والقياس بين الشبهين أو المثلين، وهذا يدل على أنه إذا حصل من المسلمين - أصحاب رسول الله ﷺ - إجتهاد فقد كان بأمر رسول ﷺ وتكليفه، فقد كان رسول الله ﷺ يقلد بعضهم في الدولة الإسلامية بالقضاء أو الحكم والجهاد وجباية أموال الزكاة، في أنحاء الدولة وكان هو مرجعيتهم كرئيس السلطة التنفيذيه والسلطة التشريعيه .

وبعد وفاة رسول الله ﷺ كان الصحابة رضوان الله عليهم علماء بالشريعة الإسلامية، فقد تعلموا القرآن الكريم على يد رسول الله ﷺ وتلقوا الحديث الشريف منه مباشره، واطلعوا بأنفسهم على تنفيذ أحكام الإسلام وتطبيقه على الناس من قبل رسول الله ﷺ، بالإضافة إلى ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلفهم من شؤون الحكم والإدارة وقيادة الجيوش، فكانوا يحكمون ويقضون ويعلمون الناس الإسلام في حياة رسول الله ﷺ تحت عينه ورعايته، فكانت مرجعيتهم ومرجعية المسلمين بعد وفاة الرسول ﷺ الكتاب والسنة وما دلا عليه، وهذا مستمر إلى يوم الدين، ولا يجوز للمسلمين اتخاذ أي حكم أو شرع أو نظام أو عرف أو قانون غير مستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. والأصل في المسلم أن يتعلم أمور دينه ليعبد الله عن علم ومعرفة ويفهم أمر الله ونهيه، فيلتزم الأمر وينتهي عن ما نهي عنه، فخطاب الله تبارك وتعالى موجه للجميع وعلى من سمع الخطاب أن يفهمه ويؤمن به وعلى من آمن به أن يفهمه ويعمل به لأنه هو حكم الله بحقه، ويتعذر على جميع المكلفين شرعا أن يفهموا الحكم الشرعي بأنفسهم لتفاوتهم في الفهم والتعلم والإدراك، فكان فرض الإجتهاد على الكفايه، بمعنى إذا قا م به البعض سقط عن الآخرين، وكان لمن لا يقدر على الإجتهاد أن يقلد من يثق بعلمه ودينه ونزاهته ويسأله فيما احتاج إليه من الشرع .

وبعد سقوط الدولة الإسلامية نشأت دولٌ في العالم الإسلامي قائمةٌ على غير الشريعة الإسلامية، وأنشأت هذه الدويلات أجهزة ووزارات تحاول صرف المسلمين عن الاهتمام بالشريعة الإسلامية وتراقبهم، وتقوم بتطويع الإسلام لخدمة الحاكم من خلال الخطباء والوعاظ، ومن توظفهم كعلماء للدين لخدمة الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله،

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (إنها ستكون أمراء، فمن صدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، وغشي أبوابهم، فليس مني ولست منه، ولا يرد علي الحوض، ومن لم يصدقهم بكذبهم، ولم يعنهم على ظلمهم، ولم يغش أبوابهم، فهو مني وسيرد علي الحوض)، وأي كذب أكبر من تطبيق أحكام الكفر على المسلمين واستبعاد الشريعة الإسلامية ومنع المسلمين من العيش تحت ظل أحكام الشريعة الإسلامية، وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (العلماء أمناء الرسل على عباد الله ما لم يخالطوا السلطان فإذا خالطوا السلطان، فقد خانوا الرسل فاحذروهم، واعتزلوهم). أم أصبح هؤلاء الحكام ومن يتبعهم من الخطباء والوعاظ والعلماء كبني إسرائيل لا يوفون بعهد ولا بوعد ولا صدق إيمان، ويشترون بآيات الله ثمنا قليلا من حطام الدنيا وزينتها، ويلبسون الحق بالباطل ويكتمون الحق فيصورون لعامة المسلمين أن حياتهم بخير رغم الذل والهوان والتشرد والطغيان، وإقصاء شرع الله عن تنظيم شؤون حياة المسلمين، ورغم الفرقة والتشرذم والنكد الذي يلف حياة المسلمين.

قال الله تبارك وتعالى (وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ (41) وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (42) البقرة

وهؤلاء هم خطباء الفتنة الذي تقرض شفاهم بمقاريض من النار، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي رِجَالًا تُقْرَضُ شِفَاهُهُمْ بِمَقَارِيضَ مِنْ نَارٍ , فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جِبْرِيلُ؟ فَقَالَ: خُطَبَاءُ أُمَّتِكَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ , وَيَنْسَوْنَ أَنْفُسَهُمْ , وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا يَعْقِلُونَ).

هؤلاء هم خطباء الفتنة الذين رآهم رسول الله ﷺ ليلة الإسراء والمعراج، أناس تقرض شفاهم بمقاريض من النار، خطباء الفتنة الذين يبررون لكل ظالم ظلمه، الذين يجعلون دين الله خدمة لأهواء البشر ولا يجعلون أهواء الناس تنضبط بشرع الله، وهؤلاء هم الذين يحاولون أن يجعلوا للناس حجة في أن يتحللوا من منهج الله. فيجب علينا أن نعمل بجد واجتهاد واخلاص لإستئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة لإتمام عهدنا مع رسول الله ﷺ ومصداقا لقوله في الحديث الشريف (.... ثم تكون خلافة راشدة على منهاج النبوة). ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وارحمنا وارحم والدينا وارحم المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء والأموات، وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين . (والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون).

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء ـ تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info